www.alamalmal.net

تصفح الموقع

8 صفحات
5 جنيهات

ندعم قرارك

عالم المال

• الإصدار الثاني • السنة الحادية والعشرون • العدد: 895 • الأحد 14 يونيو 2026 م

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

Zaldi Investment
صندوق زالدي ستار - Zaldi Star
سعر الوثيقة يوم 13-6-2026
111.76630 جم
تم توزيع كوبونات نقدي بقيمة 8.2 جنيه للوثيقة
مدير الاستثمار: شركة زالدي للاستثمارات
zaldi-capital.com
للاستفسار: 16299

Zaldi Investment
صندوق زالدي المصري - Zaldi Elmasry
سعر الوثيقة يوم 13-6-2026
10.88 جم
مدير الاستثمار: شركة زالدي للاستثمارات
zaldi-capital.com
للاستفسار: 16299

ملف العدد

تفاؤل حذر!

رغم التحديات العالمية، وفي مقدمتها الملف الإيراني الأمريكي، وما يفرضه من معادلات غير متوقعة في تسعير الطاقة ونقص السلع عالميًا، فإن هناك أسبابًا تدعو إلى التفاؤل الحذر بمستقبل الاقتصاد المصري، وتطورات يمكن البناء عليها خلال الفترة القادمة.

ويأتي في مقدمة هذه الأسباب استمرار نمو الاقتصاد المصري رغم التحديات، ورغم تخفيضات البنك الدولي لمعدلات النمو المتوقعة للاقتصاد العالمي، إذ إن توقعات البنك للنمو في مصر تشير إلى مستويات تقل قليلًا عن 5%، وهو أمر إيجابي ومقبول.

العامل الثاني فهو استمرار التحكم في التضخم وقفزات الأسعار، بالرغم من وجود موجة تضخية تضرب العالم بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة والغذاء.

ويأتي تراجع مستويات البطالة وتحسن مستويات التشغيل كعامل ثالث مهم يدل على قدرة الاقتصاد على توليد الوظائف.

رابعًا وهو والأهم، فإن قوة القطاع المصرفي واستقرار أسعار الصرف وقدرته على تمويل النمو الاقتصادي بثبات، تمثل واحدة من أهم المؤشرات التي تدفع للتفاؤل .

خامسًا يأتي ارتفاع النمو الصناعي، وهو مؤشر يدل على وضع الصناعة في مقدمة الأولويات، لتقليل العجز في الميزان التجاري.

وسادسًا، وغير بعيد عن هذا الملف، يأتي النمو في القطاع الزراعي كأحد أهم أعمدة الأمن الغذائي الاستراتيجية.

وسابعًا، ترافق مع النمو الصناعي والزراعي القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وبخاصة في القطاع الصناعي في المناطق الصناعية الجديدة حول قناة السويس.

وثامنًا نجد تحسن ونمو القطاع المالي غير المصرفي كأحد وسائل التمويل وأيضًا الاستثمار، مما زاد من حجمه بشكل غير مسبوق.

وتاسعًا، استمرار استثمارات الدولة في تحسين البنية الأساسية لتصبح جاذبة للاستثمارات.

وعاشرًا، زيادة الصادرات السلعية غير البترولية لتتخطى 50 مليار دولار لأول مرة في تاريخها.

ورغم كل هذه العوامل الإيجابية، فما زال ملف الديون وملف العجز المزمن في الميزان التجاري عقبتين تواجهان الاقتصاد المصري وتبحثان عن حلول مستدامة إذا أردنا تحقيق اختراق اقتصادي، يضع مصر ضمن أكبر 20 اقتصادًا عالميًا.

خالد أبو المكارم:

9.4 مليار دولار عوائد صادرات الكيماويات وخطة لرفعها إلى 15 مليارًا بحلول 2030

صناعة وطاقة ص 06

مصر تغلق أخطر ملفات قطاع الطاقة..

تصفير ديون الشركات الأجنبية يفتح شهية مستثمري النفط والغاز

صناعة وطاقة ص 07

صادرات الأسمدة تنعش خزانة الحكومة وترهق جيوب الفلاحين

تحويلات المصريين بالخارج تعزز التدفقات الدولارية خلال 9 أشهر

كيف تنجح البورصة في تحويل موجات الصعود إلى نمو مستدام؟

مشروعات مليارية في المثلث الذهبي

2.45 تريليون جنيه ارتفاعًا في السيولة المحلية خلال عام..

هل يستعد القطاع المصرفي لمرحلة توسع جديدة؟

تنويع التمويل والطروحات وتعظيم الإنتاج أبرز حلول القضاء على الفجوة التمويلية بعيدا عن القروض

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د.أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

وزير الاتصالات أمام مجلس الشيوخ:

الدولة حريصة على تنمية قدرات الشباب والشركات الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي

أكد المهندس رأفت هندي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن القومي، مضيفا أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تطور تقني، بل أصبح منظومة متكاملة تؤثر في مختلف قطاعات الدولة، ويعد من أهم ممكنات تحقيق السيادة الرقمية؛ مشيرا إلى حرص الدولة على تبني تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، وتنمية قدرات الشباب والشركات الوطنية في هذا المجال، إلى جانب العمل على إعداد الأطر القانونية والأخلاقية التي تضمن الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات.

جاء ذلك في كلمة هندي خلال الجلسة التي عقدتها لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس الشيوخ بعنوان «استخدام الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن القومي». وذلك بحضور اللواء أحمد العوضي وكيل مجلس الشيوخ، ومحمد عبد اللاه الدين نصر محمود، وفهمي عبدالرؤوف وكيلي اللجنة، وعصام محمد أمين سر اللجنة، كما حضر المهندس محمد شمروخ الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وعدد من قيادات الوزارة والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.

وفي كلمته؛ أوضح هندي أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تحدث تحولات متلاحقة تفرض مجموعة من التحديات التي تتطلب من الدول الاستعداد لها والتعامل معها بفاعلية، مشيرًا إلى أن القدرة على التعامل مع الآليات التكنولوجية المتطورة وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لخدمة مصالح الدولة أصبحت من العوامل المؤثرة في موازين القوى بين الدول.

كما استعرض أبرز ما أنجزته الدولة في ملف الذكاء الاصطناعي، بدءًا من إنشاء المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي عام ٢٠١٩، والذي أطلق الإصدار الأول من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي عام ٢٠٢١، كما أصدر الميثاق المصري للذكاء الاصطناعي المسؤول عام ٢٠٢٣، ثم أطلق الإصدار الثاني من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي عام ٢٠٢٥ والذي يرتكز على ستة محاور رئيسية تشمل: الحوكمة، والتكنولوجيا، والبيانات، والبنية التحتية، والنظام البيئي، وتنمية المهارات.

وأشار إلى إنشاء مركز الابتكار التطبيقي، الذي يعمل على تطوير حلول مبتكرة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لمعالجة التحديات التي تواجه المجتمع؛ مشيرا إلى أن المركز قام بتطوير عدد من التطبيقات باستخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات مختلفة إلى جانب تطوير النموذج اللغوي الكبير «كرنك» الذي يراعي السياق المحلي ويتيح للشركات الناشئة بناء تطبيقات اعتمادا على هذا النموذج؛ مضيفا أنه تم تأسيس المركز المصري للذكاء الاصطناعي المسؤول بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في نهاية عام ٢٠٢٥ لدعم الاستخدام الآمن للذكاء الاصطناعي داخل الجهات الحكومية، وتطوير نماذج تنظيمية تدعم الابتكار.

كما أكد أهمية توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن السيبراني، موضحا أن الأمن السيبراني يمثل جزءًا لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي للدولة؛ مشيرًا إلى الجهود المبذولة لتطوير قدرات المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسبات والشبكات (EG-CERT) التابع للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات من خلال الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعامل مع التهديدات السيبرانية.

وأوضح أن الدولة تعمل على مواكبة التكنولوجيات المستقبلية، حيث تم تعديل اسم المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي ليصبح المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية والتكنولوجيات البازغة، مضيفًا أن المجلس يعمل حاليًا على إعداد استراتيجية وطنية للحوسبة الكمية؛ كما أشار إلى أن الوزارة، بتكليف من مجلس الوزراء، تقوم بإعداد استراتيجية لجذب الاستثمارات في مراكز البيانات بما يعزز السيادة الرقمية.

وأكد حرص الوزارة على إطلاق مبادرات لبناء القدرات الرقمية تركز على مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، وتستهدف مختلف المراحل العمرية في جميع المحافظات.

وخلال الجلسة قام هندي بالرد على استفسارات السادة أعضاء اللجنة؛ موضحا أنه في إطار العمل على تعزيز الجاهزية السيبرانية؛ فإنه يجري حاليا تنفيذ الإصدار الثاني من الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني والتي يتم من خلالها تنفيذ عدة مشروعات لتعزيز حماية البنية التحتية الرقمية وبناء دفاعات سيبرانية؛ مضيفا أنه يجري العمل حاليا في إعداد الإصدار الثالث من الاستراتيجية لمواكبة التطورات العالمية المتسارعة في مجال الأمن السيبراني والتقنيات الرقمية الحديثة.

وأوضح حرص الوزارة على العمل في مسارين متوازيين وهما وضع ضوابط واشتراطات لتحقيق الأمن السيبراني وإعداد الكوادر القادرة على تنفيذ هذه الاشتراطات مؤكدا تنفيذ عدد من المبادرات والبرامج لتوفير التدريب والتوعية في مجال الأمن السيبراني.

كما أشار إلى تقدم ترتيب مصر ٦٠ مركزا في مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي خلال ٦ أعوام حيث جاءت في المرتبة الأولى إفريقيًا والثالثة عربيا والمركز ٥١ عالميا بالمؤشر؛ موضحا أن مصر ضمن ١٢ دولة في المرتبة الأولى في المؤشر العالمي للأمن السيبراني الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات والذي يقيس مدى الجاهزية في الأمن السيبراني حيث نجحت في تحقيق ١٠٠٪ من نقاط المؤشر.

خلال مشاركتها في CAISEC 2026..

حلول متقدمة للرصد والاستجابة للتهديدات.. «إي فاينانس» تستعرض حلولها المتقدمة لتعزيز الأمن السيبراني وحماية الخدمات الرقمية

أعلنت «إي فاينانس» شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية الرائدة ضمن مجموعة «إي فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية، عن مشاركتها في النسخة الخامسة من مؤتمر ومعرض أمن المعلومات والأمن السيبراني CAISEC ٢٠٢٦، بصفتها الراعي الرسمي للمؤتمر للعام الخامس على التوالي، حيث تستعرض أحدث حلولها وتقنياتها وخدماتها المتخصصة في مجال الأمن السيبراني، بما يسهم في تعزيز حماية البنية الرقمية ورفع جاهزية المؤسسات لمواجهة التهديدات السيبرانية المتنامية.

وتأتي رعاية «إي فاينانس» لقمة CAISEC ٢٠٢٦ في نسختها الأضخم على الإطلاق، تأكيداً على التزامها المتواصل بدعم منظومة الأمن السيبراني والتحول الرقمي في مصر، وتعزيز الثقة في البنية التحتية الرقمية التي تمثل ركيزة أساسية لنمو الاقتصاد الرقمي، وفي ظل الدور الحيوي الذي تؤديه في إدارة وتشغيل منصات رقمية وخدمات مدفوعات حكومية ترتبط بشكل مباشر بقطاعات حيوية تجعل من الأمن السيبراني عنصرًا أساسيًا في تصميم وتشغيل هذه الخدمات.

وتضع «إي فاينانس» قطاع الأمن السيبراني ضمن أولوياتها الاستراتيجية، في إطار توجهها لتعزيز قدراتها السيبرانية من خلال تنفيذ خطط تطوير واستثمار متكاملة، بما يواكب التطورات المتسارعة في مشهد التهديدات الرقمية وتنامي تحديات الأمن السيبراني عالمياً.

وخلال فعاليات المؤتمر، تستعرض الشركة مجموعة من حلولها المتقدمة في مجال الأمن السيبراني، والتي تشمل خدمات الإدارة والكشف والاستجابة للتهديدات السيبرانية (MDR)، وخدمات التحقيقات الجنائية الرقمية والاستجابة للحوادث (DIR)، إلى جانب حلول المنصات الرقمية، وذلك ضمن منظومة متكاملة تستهدف تعزيز حماية البنية الرقمية ورفع مستويات الجاهزية التشغيلية للمؤسسات.

كما تسلط «إي فاينانس» الضوء على توظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في تطوير قدرات الرصد المبكر للتهديدات وتحسين سرعة الاستجابة للحوادث، بما يدعم الانتقال نحو نماذج أمن سيبراني أكثر استباقية وكفاءة في التعامل مع المخاطر المتنامية.

وتشارك «إي فاينانس» كذلك في عدد من الجلسات النقاشية والفعاليات المتخصصة ضمن أعمال القمة، حيث تستعرض خبراتها وتجاربها في مجالات الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الرقمية، إلى جانب المساهمة في مناقشة أبرز التحديات والاتجاهات المستقبلية المرتبطة بأمن المعلومات والمرونة السيبرانية.

وبهذه المناسبة، صرح إبراهيم سرحان، رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لمجموعة «إي فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية: «الأمن السيبراني ركيزة أساسية لاستدامة الاقتصاد الرقمي، خاصة في ظل التطور المتسارع للتهديدات الرقمية وتزايد الاعتماد على الخدمات الإلكترونية. ومن هذا المنطلق، نواصل الاستثمار في تطوير قدراتنا وحلولنا الأمنية بما يواكب المتغيرات المتلاحقة ويعزز قدرة المؤسسات على حماية أصولها الرقمية وضمان استمرارية خدماتها بكفاءة وموثوقية».

وأضاف: «تمثل المشاركة في CAISEC ٢٠٢٦ فرصة مهمة لتبادل الخبرات واستعراض أحدث الممارسات والتقنيات في مجال الأمن السيبراني، بما يدعم جهود بناء بيئة رقمية أكثر أمناً وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية».

ومن جانبه، أكد المهندس يحيى الجوهري، رئيس قطاع أمن المعلومات بمجموعة «إي فاينانس»، أن الشركة تواصل تطوير وتوسيع نطاق خدماتها السيبرانية لتلبية احتياجات مختلف القطاعات، مشيراً إلى أن الحلول التي تستعرضها خلال القمة تستند إلى أحدث التقنيات العالمية وأفضل الممارسات المتخصصة في مجال حماية البيانات والأنظمة والبنية التحتية الرقمية.

وأضاف أن «إي فاينانس» طورت باقة متكاملة ومتطورة من خدمات الأمن السيبراني، تغطي مختلف القطاعات التي تتعامل معها المجموعة، بما في ذلك الجهات الحكومية والقطاعات الاقتصادية الناشئة التي تتوسع الشركة في تقديم خدماتها لها خلال المرحلة الحالية.

وأوضح أن هذا التحديث يشمل مجموعة من الحلول المبنية على التقنيات الحديثة، بما يعزز قدرة المؤسسات على حماية البيانات والخدمات والبنية التحتية الرقمية، خاصة في قطاعات حيوية مثل الرعاية الصحية والتأمين الصحي والخدمات الرقمية والمدفوعات الإلكترونية.

أورنج مصر تطلق تجربة بيئية تفاعلية مبتكرة بمشاركة موظفيها في اليوم العالمي للبيئة لتعزيز الوعي المناخي

أطلقت أورنج مصر تجربة بيئية تفاعلية مبتكرة لموظفيها بجزيرة القرصاية في القاهرة بالتعاون مع مؤسسة Dayma، وذلك في إطار الاحتفال باليوم العالمي للبيئة تحت شعار سنة ٢٠٢٦ «مستوحى من الطبيعة.. من أجل المناخ.. من أجل مستقبلنا»، وضمن جهود منصة «Engage for Change» التابعة لمجموعة اورنج العالمية، والتي تستهدف تعزيز مشاركة الموظفين في دعم الاستدامة والعمل المناخي وترسيخ ممارسات أكثر مسؤولية تجاه البيئة والمجتمع، بما يواكب التزام المجموعة العالمية بتسريع جهود إزالة الكربون وخفض الانبعاثات وتحقيق نمو أكثر استدامة.

وشارك في المبادرة العديد من الموظفين من مختلف قطاعات الشركة وبمشاركة هشام مهران، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة أورنج مصر، في إطار توجه أورنج مصر نحو تعزيز ثقافة العمل المناخي والتوعية بالنظم الإيكولوجية، حيث شارك الموظفون في أنشطة تهدف إلى دعم أهداف الاستدامة وترسيخ دورهم كشركاء فاعلين في نشر الممارسات البيئية المسؤولة داخل المجتمع.

واستهدفت المبادرة ربط المشاركين بشكل مباشر بتحديات التغير المناخي وتعزيز مفاهيم العمل المناخي، من خلال أنشطة تعليمية وميدانية تعتمد على التعلم بالممارسة والتفاعل المباشر مع الطبيعة، بما يسهم في بناء فهم أعمق للتحديات البيئية الحالية، وتحويل الوعي المناخي إلى ممارسات وسلوكيات أكثر استدامة داخل بيئة العمل وخارجها.

وتضمن البرنامج مجموعة من الأنشطة التفاعلية التي تشمل استكشاف النظم البيئية المحلية داخل جزيرة قرصاية لفهم التأثيرات المختلفة للتغير المناخي على البيئات الأكثر هشاشة، ورصد عناصر التنوع البيولوجي داخل النظم الطبيعية، إلى جانب تنفيذ ورش عمل متخصصة لرفع الوعي بمفاهيم البصمة الكربونية وتقليلها، فضلا عن جلسات تطبيقية تعتمد على الحلول القائمة على الطبيعة ومنهجيات المحاكاة المستوحاة من الطبيعة (Biomimicry) لفهم مفاهيم المرونة البيئية والاستدامة.

رحلة إزالة الكربون والعمل المناخي

كما تضمنت الفعالية استعراض جهود أورنج مصر ومجموعة أورنج العالمية في مجال خفض الانبعاثات الكربونية وتسريع التحول نحو نموذج أعمال أكثر استدامة، حيث تواصل الشركة تنفيذ خطط متكاملة لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة في شبكات الاتصالات ومراكز البيانات، والتوسع في الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، إلى جانب تبني حلول وتقنيات حديثة تسهم في تقليل الأثر البيئي للعمليات التشغيلية.

واستعرضت الشركة التقدم الذي تحرزه ضمن استراتيجية «Trust the Future» العالمية، والتي تضع العمل المناخي وإزالة الكربون في صدارة أولوياتها، وتستهدف الوصول إلى الحياد الكربوني الكامل بحلول عام ٢٠٤٠، من خلال خفض الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة عبر مختلف أنشطة المجموعة، وتطوير نماذج تشغيل أكثر كفاءة واستدامة في جميع الأسواق التي تعمل بها.

وتؤمن أورنج مصر بأن دور شركات التكنولوجيا والاتصالات لا يقتصر على تقديم الخدمات الرقمية، بل يمتد إلى المساهمة الفاعلة في بناء اقتصاد منخفض الكربون ودعم جهود حماية البيئة، من خلال توظيف التكنولوجيا في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الانبعاثات وتعزيز الوعي البيئي لدى الموظفين والمجتمعات التي تعمل بها.

وتعكس هذه المبادرة التزام اورنج مصر بمواصلة دمج مبادئ الاستدامة والعمل المناخي في مختلف أنشطتها وعملياتها التشغيلية، بما يدعم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠، ويسهم في بناء اقتصاد أكثر استدامة وقدرة على مواجهة التحديات البيئية والمناخية المستقبلية، انسجامًا مع توجهات الدولة المصرية وجهود مجموعة أورنج العالمية لتحقيق نمو مسؤول ومستدام.

الراعي الرسمي والشريك التكنولوجي لمنتخب مصر

«إي آند مصر» تطلق حملة «عايزين أكتر من اللي بنحلم بيه» في مونديال 2026 بمشاركة عمر مرموش

أطلقت شركة «إي آند مصر»، الراعي الرسمي والشريك التكنولوجي للمنتخب الوطني لكرة القدم، حملتها الجديدة تحت شعار «عايزين أكتر من اللي بنحلم بيه»، وذلك دعماً لرحلة المنتخب خلال رحلته في كأس العالم «فيفا ٢٠٢٦»، لتكون القوة الدافعة في رحلتهم نحو التألق في المونديال.

ويعكس إطلاق هذه الحملة عمق الشراكة الاستراتيجية الممتدة بين «إي آند مصر» والاتحاد المصري لكرة القدم، والتي تتجاوز المفهوم التقليدي للرعاية إلى آفاق الشراكة الوطنية التنموية؛ حيث توظف الشركة حلولها التكنولوجية المبتكرة لدعم أحلام المصريين، إيمانا منها بالدور المحوري للرياضة كقوة إيجابية تلهم الأجيال وتوحد القلوب خلف راية الوطن في أكبر المحافل الرياضية العالمية.

كما شهدت الحملة الإعلان عن انضمام النجم الدولي عمر مرموش كسفير رسمي لكرة القدم لشركة إي آند مصر، ليقود الحملة الداعمة للمنتخب الوطني خلال المرحلة المقبلة. ويأتي اختيار مرموش تجسيداً لحرص الشركة على الاحتفاء بالنماذج المصرية المشرفة التي رفعت اسم مصر عالياً في الملاعب العالمية، لتصبح مصدر إلهام حي لجيل جديد من الشباب الطامح لكسر المستحيل والوصول إلى القمة.

وتسلط الحملة الضوء على حالة الالتفاف الجماهيري للمصريين خلف منتخبهم الوطني، ويظهر النجم عمر مرموش وهو يستقبل رسائل الدعم والتشجيع من مختلف أنحاء الجمهورية؛ في مشهد سينمائي مبهر يجسد حجم الدعم الشعبي للمنتخب، ويؤكد دور كرة القدم في مصر كقوة قادرة على جمع الملايين خلف هدف وطني واحد.

وتعقيباً على هذا الحدث الوطني، صرّح المهندس أحمد إمبابي، رئيس قطاعات العلامات التجارية والاتصالات المؤسسية والاستدامة في إي آند مصر، قائلاً: «تأتي رعايتنا التكنولوجية الرسمية للمنتخب الوطني المصري لكرة القدم في إطار التزامنا بدعم المؤسسات والكيانات التي تمثل مصدر فخر للمصريين وتساهم في تعزيز حضور مصر على الساحة الدولية، ونحن في إي آند مصر نؤمن أن التكنولوجيا والرياضة تتشاركان ذات الهدف، حيث إلهام المجتمعات وتوحيدها وتمكين الأفراد وتعزيز الروابط التي تجمعهم حول الطموح والنجاح».

وأضاف إمبابي: «من خلال شراكتنا مع الاتحاد المصري لكرة القدم وإطلاق حملة (عايزين أكتر من اللي بنحلم بيه)، نضع كامل إمكاناتنا التكنولوجية في خدمة أحلام الجماهير والمنتخب في رحلته للمونديال، كما يسعدنا أن نرحب بالنجم الدولي عمر مرموش سفيرا لعائلتنا، كونه يمثل نموذجاً مشرفاً لجيل من المواهب المصرية التي تواصل تحقيق النجاح على المستوى العالمي».

وبصفتها المبتكر الرقمي والراعي التكنولوجي الرسمي للمنتخبات المصرية لكرة القدم، تواصل إي آند مصر ريادتها في دعم القطاع الرياضي عبر مبادرات نوعية تسهم في تمكين المواهب الوطنية وصقل الأجيال الجديدة. وتأتي حملة «عايزين أكتر من اللي بنحلم بيه» لتجسد هذه الرؤية من خلال الاحتفاء بروح العزيمة والإيمان التي تصاحب منتخبنا إلى كأس العالم FIFA ٢٠٢٦، وتؤكد على الثقة المطلقة التي يوليها الشعب المصري لمنتخبه الوطني

أحمد إمبابي ضمن قائمة «فوربس» لقادة التسويق والاتصال الأكثر تأثيرًا في الشرق الأوسط لعام 2026

اختارت مجلة Forbes Middle East أحمد إمبابي ضمن قائمتها «أكثر مديري التسويق تأثيرًا في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٦» (The Middle East's Most Influential CMOs ٢٠٢٦)، والتي تضم نخبة من القيادات التسويقية الأكثر تأثيرًا في المنطقة.

تقديرًا لدوره في قيادة استراتيجيات الاتصال المؤسسي وإدارة السمعة والبحوث داخل شركة «e& Egypt»، إحدى أكبر شركات الاتصالات والتكنولوجيا في مصر.

ويشغل أحمد إمبابي منصب مدير الاتصال المؤسسي وإدارة السمعة والبحوث في «e& Egypt»، وهو المنصب الذي تولاه في أكتوبر ٢٠٢٤، بعد مسيرة مهنية طويلة داخل الشركة بدأت منذ عام ٢٠١٢، ما منحه خبرة واسعة في إدارة الاتصال المؤسسي وتعزيز مكانة العلامة التجارية للشركة في السوق المصرية.

وبحسب «فوربس»، تركز ميزانية التسويق الخاصة بـ«e& Egypt» خلال عام ٢٠٢٦ بشكل رئيسي على دعم العلامة التجارية، إلى جانب القنوات التسويقية التقليدية والأنشطة الإعلامية الرقمية، في إطار استراتيجية تستهدف تعزيز الحضور السوقي للشركة وزيادة مستويات التفاعل مع العملاء عبر مختلف المنصات.

كما لعب إمبابي دورًا بارزًا في قيادة عدد من المبادرات المجتمعية والتنموية بالتعاون مع مؤسسة «e& Egypt Foundation»، حيث أشرف خلال عام ٢٠٢٥ على العام الخامس من مبادرة «صحتك أصل الحكاية»، التي تعد واحدة من أكبر المبادرات الصحية التي تنفذها المؤسسة.

عقارات

جوائز World Business Outlook Awards 2026..

ماونتن ڤيو تفوز بجائزة «المطور العقاري الرائد في مصر 2026»

حصدت ماونتن ڤيو جائزة «المطور العقاري الرائد في مصر ٢٠٢٦» ضمن جوائز World Business Outlook Awards ٢٠٢٦، في خطوة تبرز نجاح الشركة في تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة ووجهات مبتكرة تلبي تطلعات العملاء وتلبي احتياجاتهم برؤية مستقبلية.

تأتي الجائزة أيضًا تقديرًا لحرص الشركة على الارتقاء بجودة الحياة في مختلف مشاريعها وتقديم قيمة مستدامة لعملائها، وأثرها الإيجابي الملموس في تطوير السوق العقاري المصري وإدخال مفاهيم جديدة له.

وسبق للشركة الحصول على جائزة «أفضل شركة للتطوير والاستثمار العقاري» عام ٢٠٢٤ ضمن نفس الجوائز، مما يؤكد مكانتها الرائدة، ويعكس استمرارية أدائها المتميز وقدرتها على تقديم مشروعات مبتكرة ترتقي بمعايير الجودة والاستدامة، وتعزيز حضورها في مصر والمنطقة، وهو ما يساهم في حصدها لجوائز عالمية رفيعة المستوى بصورة دائمة.

وتكرم جوائز World Business Outlook Awards الشركات والمؤسسات الأكثر تميزًا على مستوى العالم من حيث الأداء والابتكار والريادة في مختلف القطاعات، بما في ذلك العقارات والتمويل والاستثمار والخدمات المصرفية والتكنولوجيا، إلى جانب العديد من المجالات الأخرى، بما يعكس مكانتها كأحد أبرز الجوائز الدولية التي تحتفي بالتميز المؤسسي والمهني.

تعتمد عملية التقييم على مجموعة من المعايير المتنوعة التي تشمل التميز المؤسسي، والابتكار، ومستويات الأداء والنمو، والتأثير في السوق، إلى جانب الريادة في القطاع الذي تعمل فيه الشركة أو المؤسسة. كما تضم الجوائز فئات متعددة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتشهد مشاركة واسعة من كبرى الشركات والمؤسسات من مختلف أنحاء العالم، خاصة في مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وأوروبا.

ويؤكد فوز ماونتن ڤيو بجائزة «المطور العقاري الرائد في مصر ٢٠٢٦» استمرار نجاحاتها وإنجازاتها المميزة في السوق العقاري المصري، ويعكس التزامها الكبير بتطوير مشروعات متكاملة توفر منظومة شاملة من الخدمات والمرافق التي تلبي احتياجات العملاء وتواكب تطلعاتهم المختلفة. كما يبرز هذا التقدير حرص الشركة الدائم على الارتقاء بجودة الحياة عبر الاهتمام بأدق التفاصيل وتقديم تجارب سكنية واستثمارية استثنائية، مما يعزز من قيمة مشروعاتها ويمنح عملاءها تجربة متكاملة في مختلف أنحاء مصر.

www.alamalmal.net
info@alamalmal.net

بالطروحات والأدوات الاستثمارية..

هل تنجح البورصة في تحويل موجات الصعود إلى نمو مستدام؟

تشهد البورصة مرحلة مهمة من التطور في ظل التوسع التدريجي في الأدوات المالية المتاحة أمام المستثمرين، بالتزامن مع تسجيل المؤشرات الرئيسة مستويات تاريخية، وارتفاع أحجام التداول والسيولة خلال الفترة الأخيرة.

وفي الوقت الذي تراهن فيه إدارة البورصة والجهات التنظيمية على تطوير المنتجات الاستثمارية الجديدة، مثل: صناديق الاستثمار المتخصصة وصناديق الذهب والصكوك والأدوات المالية الحديثة، لتعزيز جاذبية سوق المال وتوسيع قاعدة المستثمرين، يظل ملف زيادة عدد الشركات المقيدة وتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية أحد أهم المحاور التي ينتظرها المتعاملون باعتباره عاملًا رئيسًا لتعميق السوق ورفع كفاءته.

ويرى خبراء أسواق المال أن تطوير البورصة لا يعتمد فقط على تنويع الأدوات الاستثمارية، وإنما يحتاج أيضًا إلى زيادة عدد الشركات الكبرى المقيدة القادرة على جذب الاستثمارات المؤسسية المحلية والأجنبية، بما يدعم السيولة ويرفع قدرة السوق على تمويل الاقتصاد.

وأكد الخبراء أن الإسراع في تنفيذ الطروحات الحكومية والخاصة، إلى جانب تقديم حوافز ضريبية وتشريعية وتبسيط إجراءات القيد وخفض التكاليف المرتبطة به، يمثل مسارًا ضروريًا لتحسين تنافسية السوق المصرية، مع ضرورة نشر الوعي لدى الشركات بمزايا القيد باعتباره وسيلة للتمويل والنمو وتعزيز الحوكمة.

ويؤكد خبراء أسواق المال أن البورصة المصرية تحتاج إلى جذب شركات جديدة وخاصة الكيانات الكبرى، إلى جانب الإسراع في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، بهدف زيادة المعروض من الأسهم وتعزيز السيولة واستعادة جاذبية السوق أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

جمال الهواري - فريدة صلاح الدين - عبدالله الصاوي

محمد عبد الهادي: زيادة عدد الشركات الكبرى المقيدة وتسريع الطروحات يعمق السوق

وقال الدكتور محمد عبد الهادي، خبير أسواق المال، إن السوق تأثرت خلال السنوات الماضية بخروج عدد من الشركات الكبرى التي كانت تمثل وزنًا مهمًا داخل البورصة، سواء بسبب الاستحواذات أو عمليات الشطب الاختياري، وهو ما انعكس على عمق السوق وأحجام التداول.

وأوضح أن بعض القطاعات مثل الاتصالات والصناعة والحديد كانت تضم شركات ذات تأثير واضح على حركة السوق، مشيرًا إلى أن التركيز خلال الفترة الماضية كان بصورة أكبر على قيد الشركات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي تحتاج فيه البورصة إلى كيانات كبيرة تمتلك قدرة على جذب المؤسسات الاستثمارية وإعادة التوازن للسوق.

وأشار إلى أن زيادة عدد الشركات المقيدة أصبحت ضرورة في ظل تقييمات بعض المؤسسات الدولية للسوق المصرية، والتي ترتبط بمحدودية السيولة وتراجع أحجام التداول مقارنة بحجم الاقتصاد.

وأضاف أن طرح شركات قوية ماليًا وذات ملاءة مرتفعة يمكن أن يجذب المستثمرين الدوليين ويحسن صورة السوق المصرية أمام المؤسسات العالمية.

وفيما يتعلق ببرنامج الطروحات الحكومية، أوضح عبد الهادي أن الإعلان عن مواعيد محددة ثم تأجيل التنفيذ أكثر من مرة يخلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين، خاصة الأجانب، مؤكدًا أن الالتزام بالجداول الزمنية يرسل رسالة إيجابية حول قدرة السوق على تنفيذ خططها.

ولفت إلى أن ارتفاع الأعباء التنظيمية وتكاليف الإفصاح والتقارير الدورية والغرامات يعد من العوامل التي تجعل بعض الشركات الكبرى تتردد في القيد، مطالبًا بتبسيط الإجراءات وتقليل المعوقات أمام الشركات الراغبة في دخول السوق.

محمد حسن: تأجيل الطروحات يضعف السيولة ونحتاج إلى تشجيع القيد

من جانبه، قال محمد حسن، خبير أسواق المال، إن التحدي الرئيسي أمام البورصة المصرية يتمثل في محدودية عدد الشركات المدرجة مقارنة بحجم الاقتصاد، موضحًا أن السوق تحتاج إلى طروحات جديدة وشركات كبرى قادرة على جذب السيولة وتنويع فرص الاستثمار.

وأشار إلى أن خروج بعض الشركات الكبيرة خلال السنوات الماضية أثر على أحجام التداول، مؤكدًا أن وجود شركات ذات رؤوس أموال قوية وقصص نمو واضحة يمثل عنصرًا أساسيًا لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.

وأضاف أن تأجيل بعض الطروحات الحكومية، ومن بينها طروحات كان السوق ينتظرها، انعكس على ثقة المتعاملين، إلا أن إعادة هيكلة بعض الشركات الحكومية تمثل خطوة إيجابية يمكن أن تدعم السوق إذا تم تنفيذها بوتيرة أسرع.

وأوضح أن أحد التحديات الرئيسة أمام برنامج الطروحات هو تحقيق التوازن بين رغبة الدولة في تعظيم قيمة الأصول المطروحة وبين بحث المستثمرين عن أسعار مناسبة تحقق لهم عوائد جيدة، وهو ما قد يؤدي أحيانًا إلى تأجيل بعض العمليات.

وأكد أهمية تقديم حوافز ضريبية وتشريعية للشركات الراغبة في القيد، خاصة الشركات العائلية والكيانات الكبيرة، موضحًا أن البورصة ليست مجرد منصة للتداول وإنما وسيلة للتمويل والتوسع وزيادة القيمة السوقية وتعزيز الشفافية.

أحمد جمال زهرة: الأدوات المالية الجديدة مهمة لكنها غير كافية

في الوقت نفسه قال أحمد جمال زهرة، خبير أسواق المال، إن دخول أدوات مالية جديدة إلى السوق سيكون له أثر إيجابي على البورصة من خلال جذب شرائح جديدة من المستثمرين، خاصة الفئات التي كانت تفضل أدوات ادخارية تقليدية مثل الشهادات البنكية.

وأضاف أن هذه المنتجات يمكن أن تساهم في زيادة عدد المتعاملين وتعزيز عمق السوق، لكنها تحتاج إلى وقت حتى يظهر تأثيرها الكامل على مستويات السيولة، موضحًا أن تنشيط السوق يتطلب الجمع بين تطوير الأدوات وزيادة المعروض من الأسهم.

وأشار إلى أن البورصة شهدت خلال الفترة الماضية أداءً قويًا، حيث وصلت المؤشرات الرئيسية إلى مستويات قياسية جديدة، وارتفعت أحجام التداول بدعم من زيادة مشاركة الأفراد والمؤسسات.

وأوضح أن عدة عوامل أسهمت في ارتفاع السيولة، من بينها تغيرات سعر الصرف، وإعادة تقييم الأصول، واهتمام المستثمرين بالبحث عن بدائل استثمارية مع انخفاض العائد على بعض الأدوات الادخارية، إلى جانب تحركات المستثمرين نحو قطاعات قادرة على مواجهة التضخم.

وأشار إلى أن التوترات الجيوسياسية العالمية أسهمت في توجيه جزء من الاستثمارات نحو السوق المصرية باعتبارها فرصة في ظل تغيرات الأسواق الدولية، لافتًا إلى أن قطاعات مثل الأغذية والمشروبات والموارد الأساسية والرعاية الصحية استفادت من هذه التحركات.

وأكد أن استمرار قوة السوق يتطلب مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية، إلى جانب الإسراع في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية وزيادة عدد الشركات الجديدة، موضحًا أن السوق تحتاج إلى قطاعات أكثر تنوعًا مثل التكنولوجيا والصناعات الحديثة لجذب المستثمر المحلي والأجنبي.

رانيا فوزي: الطروحات ركيزة أساسية لتعزيز التنافسية

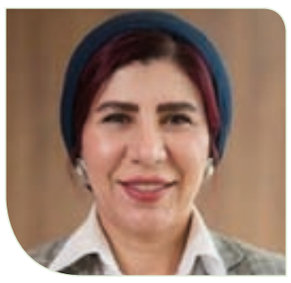

وقالت رانيا فوزي، خبيرة أسواق المال، إن ارتفاع مستويات السيولة خلال الفترة الأخيرة يعكس تحسنًا نسبيًا في ثقة المستثمرين، لكنه يحتاج إلى دعم من خلال زيادة الأسهم المتاحة أمام الاستثمار وإدخال شركات جديدة إلى السوق.

وأوضحت أن برنامج الطروحات الحكومية لا يقتصر دوره على توفير فرص استثمارية جديدة فقط، بل يسهم في رفع القيمة السوقية للبورصة وزيادة عمقها وتحسين قدرتها على جذب رؤوس الأموال الأجنبية طويلة الأجل.

وأضافت أن نجاح برنامج الطروحات يساعد على تنويع القطاعات داخل السوق، وزيادة معدلات التداول، وتحسين قدرة البورصة المصرية على المنافسة إقليميًا.

وأكدت أن الأدوات المالية الحديثة يمكن أن تدعم السيولة من خلال جذب مستثمرين جدد وتوفير وسائل أفضل للتحوط وإدارة المخاطر، لكن نجاحها يتطلب نشر الوعي الاستثماري وتطوير التشريعات المنظمة لها.

ومن جانبه، قال أحمد جمال زهرة، خبير أسواق المال، إن الأدوات المالية الجديدة تمثل خطوة مهمة في مسار تطوير البورصة المصرية، لكنها ليست كافية وحدها لتحقيق طفرة مستدامة، مؤكدًا أن زيادة عدد الشركات المقيدة وتنفيذ طروحات قوية يظل العامل الأساسي لتعميق السوق.

وأوضح أن أحد التحديات الحالية يتمثل في محدودية الشركات الجديدة مقارنة بحجم السيولة الباحثة عن فرص استثمارية، وهو ما يؤدي إلى تركز التداول في عدد محدود من الأسهم وارتفاع المضاربات.

وأضاف أن طرح شركات قوية ماليًا من شأنه جذب مستثمرين جدد ورفع مستويات السيولة وتحسين جاذبية السوق أمام المؤسسات الدولية.

وأشار إلى أن البورصة تحتاج إلى استمرار تنويع القطاعات، حيث برزت خلال الفترة الأخيرة قطاعات مثل البنوك والخدمات المالية غير المصرفية والعقارات باعتبارها من أكثر القطاعات جذبًا للسيولة.

مصطفى نور الدين: تنويع الأدوات الاستثمارية خطوة مهمة للتطوير

في المقابل، يرى خبراء أسواق المال أن تطوير الأدوات المالية المتاحة أمام المستثمرين يمثل خطوة مهمة لتعزيز كفاءة السوق، خاصة مع ظهور منتجات استثمارية جديدة تستهدف شرائح مختلفة من المتعاملين، إلا أن نجاح هذه الأدوات يظل مرتبطًا بوجود سوق أكثر عمقًا من خلال زيادة الشركات المقيدة وتنفيذ الطروحات المنتظرة.

وقال مصطفى نور الدين، خبير أسواق المال، إن البورصة المصرية شهدت خلال الفترة الأخيرة تطورات ملحوظة على مستوى المنتجات الاستثمارية المتاحة، بالتزامن مع ارتفاعات قوية للمؤشرات الرئيسة وزيادة اهتمام الأفراد بالاستثمار في سوق المال.

وأوضح أن إدخال أدوات مثل المشتقات المالية وصناديق الاستثمار المتنوعة وصناديق الذهب والصكوك يمثل خطوة مهمة في تطوير البنية الاستثمارية للسوق، حيث توفر خيارات متعددة أمام المستثمرين وتساعد على إدارة المخاطر وتحسين كفاءة التسعير وزيادة مستويات السيولة.

وأشار إلى أن الأسواق المتقدمة تعتمد على تنوع الأدوات المالية كأحد العوامل الرئيسية لتعميق السوق، إذ لا يقتصر الاستثمار فيها على الأسهم التقليدية فقط، وإنما يمتد إلى منتجات تناسب مستويات مختلفة من المخاطرة وتلبي احتياجات شرائح متنوعة من المستثمرين.

وأضاف أن البورصة المصرية سجلت أداءً إيجابيًا خلال النصف الأول من العام الجاري، مدعومة بتحسن نتائج أعمال بعض الشركات، وزيادة إقبال المستثمرين الأفراد، بالإضافة إلى توجه بعض المدخرين نحو الأسهم باعتبارها وسيلة للحفاظ على القيمة في ظل التغيرات الاقتصادية.

ولفت إلى أن قطاعات مثل البنوك والخدمات المالية والعقارات استفادت من هذا النشاط، كما استفادت بعض الشركات التصديرية من تحسن الإيرادات المرتبطة بالنقد الأجنبي، إلا أن السوق ما زالت تحتاج إلى زيادة عدد الشركات الكبرى المطروحة حتى تستوعب السيولة المتاحة وتوفر فرصًا استثمارية أكثر تنوعًا.

وأوضح أن أحجام التداول تتأثر بمجموعة من العوامل، من بينها استقرار الاقتصاد، معدلات التضخم، أسعار الفائدة، حركة سعر الصرف، نتائج أعمال الشركات، تنفيذ الطروحات، وتدفقات المستثمرين الأجانب والعرب، إلى جانب التطورات الجيوسياسية.

رامي حجازي: خفض الفائدة استقطب مستثمرين جدد

وفي السياق نفسه، قال رامي حجازي، خبير أسواق المال، إن البورصة المصرية أصبحت خلال الفترة الحالية من أدوات الاستثمار المهمة، موضحًا أن عددًا من الشركات المدرجة لا يزال يتداول عند مستويات جاذبة مقارنة بإمكانات النمو المستقبلية.

وأشار إلى أن تحركات أسعار الصرف خلال السنوات الماضية وإعادة تقييم الأصول وارتفاع أرباح بعض الشركات ساهمت في تحسين أداء السوق، لافتًا إلى أن التضخم دفع كثيرًا من المستثمرين للبحث عن أدوات تحافظ على قيمة أموالهم.

وأضاف أن انخفاض العائد على بعض الأدوات الادخارية التقليدية خلال الفترة الأخيرة زاد من جاذبية الأسهم أمام المستثمرين، خاصة مع وجود فرص في شركات تمتلك قدرة على النمو.

وأوضح أن قطاعات الأغذية والمشروبات والرعاية الصحية والأدوية تعد من القطاعات الدفاعية التي تستفيد من استمرار الطلب، كما أن قطاع البنوك يظل محل اهتمام في ظل قدرته على تحقيق مستويات ربحية جيدة.

وأشار إلى أن القطاع العقاري يحتفظ بجاذبيته بدعم من حجم المشروعات والتعاقدات الكبيرة، مؤكدًا أن اختيار الفرص الاستثمارية يحتاج إلى دراسة دقيقة وليس مجرد متابعة حركة الأسعار.

وأكد أن النجاح في سوق المال يتطلب الانتقال من التفكير المضاربي قصير الأجل إلى الاستثمار المبني على التحليل، مع تنويع المحافظ وتحديد أهداف واضحة.

وأوضح أن المستثمر يمكنه توزيع محفظته بين استثمارات طويلة ومتوسطة الأجل، مع الاحتفاظ بنسبة من السيولة لمواجهة التقلبات والاستفادة من الفرص الجديدة.

وشدد على أهمية وضع حدود واضحة للمخاطر وعدم الانجراف وراء قرارات الشراء والبيع الناتجة عن الخوف أو الطمع، مؤكدًا أن الاستمرارية وتحقيق نتائج مستقرة على المدى الطويل يمثلان الهدف الأساسي لأي استراتيجية استثمار ناجحة.

أحمد عبد الفتاح: إدارة المخاطر وتنويع المحافظ ضرورة للاعتماد على أسس مالية

ومع استمرار تطور سوق المال المصري وزيادة الاهتمام بالأدوات الاستثمارية المختلفة، يرى خبراء الاقتصاد وأسواق المال أن البورصة أصبحت إحدى القنوات المهمة أمام الأفراد والمؤسسات الباحثين عن فرص استثمارية تحقق عوائد جيدة وتحافظ على القيمة الشرائية للمدخرات، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

وأكد أحمد عبد الفتاح، الخبير الاقتصادي، أن الاستثمار في البورصة يمتلك عددًا من المزايا التي تجعله من البدائل الاستثمارية المهمة، موضحًا أن أبرز هذه المزايا يتمثل في إمكانية تحقيق عوائد من توزيعات أرباح الشركات، إلى جانب الاستفادة من نمو القيمة السوقية للأسهم على المدى الطويل.

وأشار إلى أن الأسهم تمثل كذلك إحدى الأدوات التي يمكن أن تساعد المستثمرين على مواجهة آثار التضخم، خاصة أن العديد من الشركات الكبرى لديها القدرة على التكيف مع ارتفاع التكاليف من خلال تعديل أسعار منتجاتها وخدماتها، وهو ما ينعكس على نتائج أعمالها وقيمتها السوقية.

وأوضح أن السوق المصرية تضم فرصًا استثمارية متنوعة نتيجة وجود قطاعات اقتصادية متعددة، بما يسمح ببناء محافظ استثمارية أكثر توازنًا وتوزيع المخاطر بين قطاعات مختلفة بدلًا من الاعتماد على نشاط واحد.

ولفت إلى أن استمرار الاهتمام الحكومي بسوق المال، خاصة من خلال برنامج الطروحات الحكومية، يمثل عنصر دعم مهمًا للبورصة، لأنه يساهم في زيادة عدد الشركات المتاحة للمستثمرين ورفع مستويات السيولة وتعزيز جاذبية السوق.

وحول القطاعات الأكثر جذبًا للاستثمار، أوضح عبد الفتاح أن قطاع البنوك يأتي في مقدمة القطاعات الواعدة، نظرًا لما يتمتع به من قوة مالية وقدرة على تحقيق نتائج أعمال مستقرة، إلى جانب استفادته من النشاط الاقتصادي العام.

وأضاف أن القطاع العقاري يظل من القطاعات المهمة في السوق المصرية، باعتباره أحد أدوات التحوط ضد التضخم، فضلًا عن استمرار الطلب على العقارات وامتلاك الشركات الكبرى لمحافظ أراض ومشروعات واسعة.

وأشار كذلك إلى أن القطاع الصناعي، وخاصة الشركات ذات التوجه التصديري، يمتلك فرص نمو مهمة في ظل تغيرات سعر الصرف وزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، موضحًا أن قطاعات مثل الصناعات الغذائية والكيماوية والأسمدة والأسمنت يمكن أن تستفيد من هذه الظروف.

وأوضح أن الرعاية الصحية تعد من القطاعات الدفاعية التي تحافظ على جاذبيتها خلال فترات عدم الاستقرار، بسبب استمرار الطلب على الخدمات الطبية، كما يشهد قطاع الخدمات المالية غير المصرفية توسعًا ملحوظًا نتيجة زيادة الاعتماد على الحلول التمويلية والتكنولوجيا المالية.

وشدد عبد الفتاح على أن تحقيق نتائج إيجابية من الاستثمار في البورصة لا يعتمد فقط على اختيار الأسهم، وإنما يحتاج إلى استراتيجية واضحة لإدارة المخاطر، وفي مقدمتها تنويع المحفظة الاستثمارية وعدم التركيز على سهم أو قطاع واحد.

وأوضح أهمية الاعتماد على الشركات التي تمتلك أساسيات مالية قوية وتدفقات نقدية مستقرة، مع الاحتفاظ بجزء من السيولة للاستفادة من الفرص التي تظهر خلال فترات تراجع السوق.

وأكد ضرورة تجنب القرارات المبنية على الشائعات أو التحركات السعرية قصيرة الأجل، مشيرًا إلى أن الاستثمار الناجح يعتمد على التخطيط والانضباط والرؤية طويلة المدى.

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews

سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج طفرة ونمو ملحوظ محققة مستويات قياسية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الجاري، في مؤشر يعكس تنامي الاعتماد عليها كأحد مصادر النقد الأجنبي، وسط تطورات اقتصادية مرتبطة بسوق الصرف واستقرار السياسات النقدية.

قفزة قياسية في التدفقات الدولارية خلال 9 أشهر..

تحويلات المصريين بالخارج تواصل النمو واستقرار سوق الصرف المحرك الرئيسي

طارق متولي:

على الحكومة تبني استراتيجية مستدامة لتعظيم الاستفادة من هذا المورد الحيوي

ماجد فهمي:

استقرار سوق الصرف والقضاء على السوق الموازية للعملة شجعا المغتربين على تحويل أموالهم عبر الجهاز المصرفي

وبحسب بيانات رسمية صادرة عن البنك المركزي، ارتفعت التحويلات خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٥ إلى مارس ٢٠٢٦ بنسبة ٣٢٪ لتصل إلى نحو ٣٤,٩ مليار دولار مقارنة بنحو ٢٦,٤ مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام المالي ٢٠٢٤ ٢٠٢٥.

وتعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج أحد أهم مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد المصري، حيث تسهم في دعم استقرار سوق الصرف وتعزيز الاحتياطي النقدي، كما تمثل شبكة أمان اجتماعي لملايين الأسر، وتدعم الاستهلاك المحلي والنشاط الاقتصادي.

هذا النمو يطرح تساؤلات حول أسباب هذه القفزة وتأثيرها على الاقتصاد المصري، وهو ما تجيب عنه السطور التالية.

وفي تفسيره لأسباب هذا النمو، أكد طارق متولي، نائب رئيس بنك بلوم سابقًا، أن القفزة الكبيرة التي حققتها تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الأشهر التسعة الماضية تعكس نجاح الدولة في استعادة استقرار سوق الصرف، وهو العامل الأكثر تأثيرًا في زيادة التدفقات الدولارية عبر القنوات الرسمية.

وأوضح متولي أن وجود سوق صرف منتظم والقضاء على الفجوة بين السعر الرسمي والموازي للعملة شجعا المصريين بالخارج على تحويل أموالهم عبر الجهاز المصرفي، مشيرًا إلى أن استقرار سعر الصرف وعدم وجود توقعات بارتفاعات أو انخفاضات حادة في الدولار عززا الثقة لدى العاملين بالخارج ودفعاهم إلى التخلي عن الاحتفاظ بالعملة الأجنبية وتحويل جزء أكبر من دخولهم إلى مصر.

وأضاف أن ارتفاع تكاليف المعيشة ومستويات الأسعار داخل مصر ساهم أيضًا في زيادة حجم التحويلات، حيث أصبح المصريون بالخارج يرسلون مبالغ أكبر لتلبية احتياجات أسرهم، مقارنة بالسنوات السابقة.

وأشار إلى أن توافر فرص استثمارية متنوعة داخل السوق المصرية يمثل أحد المحفزات المهمة لتحويل المدخرات من الخارج إلى الداخل، خاصة في ظل حالة عدم اليقين والاضطرابات التي تشهدها العديد من مناطق العالم، الأمر الذي يجعل مصر وجهة أكثر استقرارًا وأمانًا لاستثمارات المصريين بالخارج.

وشدد متولي على أن استقرار سوق الصرف يظل العامل الحاسم وراء النمو القوي في التحويلات، مؤكدًا أن التجربة أثبتت خلال الأعوام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤ أن اضطراب سوق العملة أدى إلى تراجع التدفقات الرسمية، في حين أسهمت عودة الاستقرار في استعادة معدلات النمو القياسية للتحويلات.

وأوضح أن تحويلات المصريين بالخارج تمثل ثاني أكبر مصدر للنقد الأجنبي في مصر بعد الصادرات، بل قد تصبح المصدر الأول من حيث صافي التدفقات، نظرًا لأنها تدخل الاقتصاد مباشرة دون تكاليف إنتاج أو استيراد مرتبطة بها، على عكس العديد من الأنشطة التصديرية.

ودعا متولي الحكومة إلى تبني استراتيجية مستدامة لتعظيم الاستفادة من هذا المورد الحيوي، من خلال تقديم حوافز ومزايا مستمرة للمصريين بالخارج وعدم قصرها على فترات محددة، مشيرًا إلى أهمية استمرار المبادرات التي تستهدف هذه الشريحة، مثل: تسهيلات استيراد السيارات، وتخصيص الأراضي والوحدات العقارية، وتبسيط الإجراءات المصرفية والإدارية.

وأضاف أن المصريين العاملين بالخارج يمثلون شريكًا رئيسيًا في دعم الاقتصاد الوطني، وهو ما يتطلب التواصل المستمر معهم للتعرف على احتياجاتهم وتقديم المزيد من التسهيلات التي تشجعهم على زيادة استثماراتهم وتحويلاتهم إلى السوق المصرية.

كما رحب بقرار رفع الحد الأقصى للاستفادة من مبادرة «افتح حسابك في مصر» للمصريين بالخارج، معتبرًا أن أي خطوة تسهم في تسهيل الخدمات المصرفية وتعزيز ارتباط المصريين بالخارج بالقطاع المصرفي المحلي ستنعكس إيجابًا على حجم التحويلات والاستثمارات المستقبلية.

وأكد أن الحفاظ على النمو القياسي لتحويلات المصريين بالخارج يتطلب استمرار استقرار سوق الصرف، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، إلى جانب التوسع في الحوافز والمزايا المقدمة للمغتربين باعتبارهم أحد أهم مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد المصري.

وخلال عام ٢٠٢٥ سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج تدفقات قياسية تعد الأعلى على الإطلاق، حيث ارتفعت بمعدل ٤٠,٥٪ لتصل إلى نحو ٤١,٥ مليار دولار، مقابل نحو ٢٩,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤.

وفي هذا الصدد، أكد ماجد فهمي، رئيس بنك التنمية الصناعية السابق، أن الارتفاع الكبير في تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الأشهر التسعة الماضية يعكس تنامي الثقة في سوق الصرف المصري واستقرار الأوضاع النقدية مقارنة بالفترات السابقة.

وأوضح فهمي أن استقرار سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري يُعد أحد أهم العوامل التي ساهمت في زيادة التحويلات، مشيراً إلى أن الدولار شهد حركات محدودة وطبيعية وفقا لآليات العرض والطلب، دون حدوث قفزات حادة أو اضطرابات كبيرة رغم التوترات والأحداث الجيوسياسية العالمية.

وأضاف أن التدفقات الأجنبية إلى السوق المصرية، وخاصة الاستثمارات قصيرة الأجل المعروفة بـ«الأموال الساخنة»، ساهمت في تعزيز استقرار سوق الصرف، وهو ما عزز ثقة المصريين بالخارج في تحويل أموالهم بشكل منتظم عبر القنوات الرسمية.

وأشار إلى أن القضاء على السوق الموازية للعملة لعب دورا محوريا في دعم التحويلات، موضحاً أن وجود سعر صرف موحد داخل الجهاز المصرفي شجع العاملين بالخارج على تحويل مدخراتهم عبر البنوك، بعدما اختفت الفجوة بين السعر الرسمي وأي أسعار أخرى خارج الإطار الرسمي. ولفت فهمي إلى أن استقرار سوق الصرف وعدم وجود مخاوف من تقلبات حادة في سعر الدولار أسهما في الحفاظ على وتيرة التحويلات، حيث أصبح المصريون بالخارج أكثر اطمئنانا إلى استقرار قيمة أموالهم عند تحويلها إلى الداخل.

كما أكد أن زيادة أعداد المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة الأخيرة تمثل عاملاً إضافياً وراء نمو التحويلات، في ظل استمرار توجه أعداد من الشباب المصري إلى أسواق العمل الخارجية بحثاً عن فرص عمل جديدة، الأمر الذي انعكس إيجابياً على حجم التدفقات المالية الواردة إلى مصر.

وتتفق هذه الرؤية مع ما ذكرته مجلة فوربس الشرق الأوسط، حيث أرجعت المجلة هذا الارتفاع الملحوظ في تحويلات المصريين بالخارج، إلى التعديلات التي أجراها البنك المركزي المصري على سياساته النقدية، والتي ساهمت في تقليص الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية داخل البنوك والأسعار المتداولة في السوق الموازية، الأمر الذي شجع العاملين المصريين بالخارج على توجيه تحويلاتهم عبر القنوات الرسمية.

وأشارت فوربس الشرق الأوسط إلى أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج تمثل أحد أهم الركائز الداعمة للاقتصاد المصري، باعتبارها مصدرًا رئيسيًا ومستقرًا للعملات الأجنبية، فضلًا عن دورها في دعم استقرار سوق الصرف، وتعزيز احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، إلى جانب مساهمتها في دعم الإنفاق الاستهلاكي للملايين الأسر المصرية.

وفي محاولة من الدولة للتسهيل على أبنائها بالخارج، خلال الأيام الماضية أعلنت وزارة الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، بالتنسيق مع البنك المركزي والبنك الأهلي المصري وبنك مصر، رفع الحد الأقصى لرصيد حساب الشمول المالي المتاح ضمن مبادرة «افتح حسابك في مصر» المخصصة للمصريين بالخارج. وبموجب القرار الجديد، أصبح الحد الأقصى المسموح به للحساب مليون جنيه، أو ما يعادل هذه القيمة بالنسبة للحسابات بالعملات الأجنبية، بدلاً من ٧٥٠ ألف جنيه، على أن يبدأ تطبيق الزيادة اعتباراً من نهاية يونيو ٢٠٢٦.

ويأتي رفع سقف الحسابات في إطار التعاون بين وزارة الخارجية والبنك المركزي والبنوك المشاركة في المبادرة، بهدف توسيع الاستفادة من خدمات الشمول المالي المقدمة للمصريين بالخارج وتيسير تعاملاتهم المصرفية.

وأكدت الوزارة أن القرار سيدخل حيز التنفيذ اعتباراً من نهاية يونيو ٢٠٢٦، مع استمرار تطبيق المبادرة عبر شبكة البعثات الدبلوماسية والقنصلية المشاركة في مختلف الدول.

ويجمع المصرفيون على أن استمرار نمو تحويلات المصريين بالخارج سيظل مرتبطاً بالحفاظ على استقرار سوق الصرف وتوسيع الحوافز الاستثمارية للمغتربين، بما يضمن استدامة أحد أهم مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد المصري، وسط توقعات بنموها خلال الفترة المقبلة.

زياد الحامدي

تطويرا لخدماته المصرفية وتحسين تجربة العملاء..

البنك الأهلي المصري يحدث نظام التركات لتسريع الإجراءات وتقديم تجربة مصرفية أكثر كفاءة للورثة

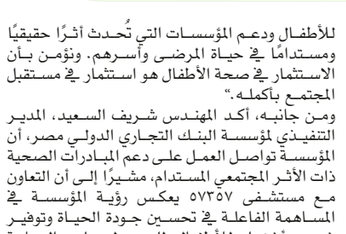

أعلن البنك الأهلي المصري عن إجراء تحديثات شاملة على نظام التركات، بما يساهم في تسريع إجراءات تصفية التركات وصرف الأنصبة للورثة، وتقديم خدمات أكثر مرونة وكفاءة بما يتوافق مع أفضل الممارسات المصرفية.

وتأتي هذه التحديثات في إطار استراتيجية البنك للتحول الرقمي وتبسيط الإجراءات، حيث تم اختصار الوقت المستغرق لتصفية التركات وإضافة الأنصبة للورثة، إلى جانب تطوير منظومة العمل بما يضمن سرعة ودقة تنفيذ الإجراءات المختلفة، حيث شملت التحديثات الربط الإلكتروني مع وزارة الصحة من خلال شركة I-Score للإخطار اليومي بحالات الوفاة، بما يتيح اتخاذ الإجراءات المصرفية اللازمة بصورة آلية، إضافة إلى إتاحة تقديم خدمات تصفية التركات وصرف الأنصبة من خلال أي فرع من فروع البنك على مستوى الجمهورية دون التقيد بالفرع التابع له العميل المتوفى.

كما أتاح البنك إمكانية استكمال إجراءات التصفية بحضور وريث واحد فقط نيابة عن باقي الورثة، وفقا للمستندات القانونية المطلوبة، بالإضافة إلى توفير خيارات متعددة للتعامل مع الشهادات الادخارية الخاصة بالعميل المتوفى، سواء من خلال تصفيتها أو نقل ملكيتها إلى الورثة الشرعيين بالقيمة الاسمية وبنفس شروط الإصدار وتاريخ الشراء الأصلي.

وتضمنت التحديثات أيضًا إتاحة مرونة أكبر في آليات صرف الأنصبة، من خلال التحويل إلى الحسابات الشخصية للورثة أو إلى بطاقات الدفع المسبق وفقًا للضوابط المنظمة، فضلًا عن إمكانية التحويل إلى بنوك أخرى للورثة من عملاء البنك، مع منح كل وريث حرية اختيار آلية الصرف المناسبة له.

وفي إطار تعزيز التواصل مع العملاء، أصبح النظام يتيح إرسال رسائل نصية للورثة فور الانتهاء من إجراءات التصفية أو نقل ملكية الشهادات، بما يضمن إبلاغهم بجميع المستجدات المتعلقة بالتركة.

كما أولى البنك اهتمامًا خاصًا بحقوق الورثة القُصر وعديمي الأهلية، حيث تم تطوير آلية لفتح حسابات نيابة أسرة بصورة آلية للاحتفاظ بأنصبتهم لحين صدور القرارات القانونية المنظمة للتصرف فيها، مع توفير إجراءات ميسرة للتعامل على هذه الأنصبة عند بلوغ سن الرشد أو صدور الأحكام والقرارات اللازمة.

ويؤكد البنك الأهلي المصري أن هذه التحديثات تأتي ضمن جهوده المستمرة لتطوير خدماته وتقديم حلول مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء وتوفر عليهم الوقت والجهد، بما يعكس مكانة البنك الرائدة في القطاع المصرفي المصري وحرصه الدائم على تقديم أفضل مستويات الخدمة.

مؤسسة البنك التجاري الدولي مصر تجدد شراكتها مع مستشفى 57357 لدعم الأطفال محاربي السرطان

في إطار التزامها بدعم الرعاية الصحية وتعزيز جهود التنمية المستدامة في مصر، وقّعت مؤسسة البنك التجاري الدولي - مصر (CIB Foundation) بروتوكول تعاون جديد مع مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧، استمرارًا للشراكة الممتدة بين الجانبين لدعم الأطفال المصابين بالسرطان وتوفير رحلة علاج آمنة ومجانية لهم.

وجاء توقيع البروتوكول خلال زيارة وفد مؤسسة البنك التجاري الدولي إلى مستشفى ٥٧٣٥٧، حيث تم استعراض أحدث المشروعات والخطط التطويرية التي تنفذها المستشفى بهدف الارتقاء بجودة الخدمات الطبية المقدمة للأطفال وتوسيع نطاق الرعاية الصحية المتخصصة، إلى جانب بحث آفاق التعاون المشترك خلال الفترة المقبلة.

وقّع البروتوكول من جانب مؤسسة البنك التجاري الدولي نادية حسني، الأمين العام للمؤسسة، والمهندس شريف السعيد، المدير التنفيذي للمؤسسة، فيما وقّعه من جانب مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ المهندس لطفي البدراوي، أمين عام المؤسسة، والمهندس أحمد الفندي، المدير التنفيذي لمؤسسة مستشفى ٥٧٣٥٧، وذلك بحضور الدكتور شريف أبو النجا، الرئيس التنفيذي لمجموعة ٥٧٣٥٧، وعدد من قيادات الجانبين.

وفي هذا السياق، صرّحت نادية حسني، الأمين العام لمؤسسة البنك التجاري الدولي - مصر (CIB Foundation): "نفخر باستمرار شراكتنا مع مستشفى ٥٧٣٥٧، التي تمثل أحد أبرز الصروح الطبية المتخصصة في علاج الأطفال المصابين بالسرطان. ويأتي تجديد هذا التعاون انطلاقًا من إيماننا العميق بأهمية توفير الرعاية الصحية المتكاملة للأطفال ودعم المؤسسات التي تُحدث أثرًا حقيقيًا ومستدامًا في حياة المرضى وأسرهم. ونؤمن بأن الاستثمار في صحة الأطفال هو استثمار في مستقبل المجتمع بأكمله."

ومن جانبه، أكد المهندس شريف السعيد، المدير التنفيذي لمؤسسة البنك التجاري الدولي مصر، أن المؤسسة تواصل العمل على دعم المبادرات الصحية ذات الأثر المجتمعي المستدام، مشيرًا إلى أن التعاون مع مستشفى ٥٧٣٥٧ يعكس رؤية المؤسسة في المساهمة الفاعلة في تحسين جودة الحياة وتوفير فرص أفضل للأطفال للحصول على الرعاية والعلاج.

وتتقدم إدارة مستشفى ٥٧٣٥٧ ومؤسسة ٥٧٣٥٧ بخالص الشكر والتقدير لمؤسسة البنك التجاري الدولي - مصر (CIB Foundation) على دعمها المتواصل والتزامها المستمر بمساندة الأطفال محاربي السرطان، والذي امتد على مدار سنوات من التعاون المثمر والشراكة الفاعلة.

ويؤكد المستشفى أن هذه الشراكة تمثل نموذجًا ناجحًا للتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث أسهمت مساهمات المؤسسة في دعم العديد من المشروعات التطويرية وتعزيز جودة الخدمات الطبية المقدمة للأطفال المرضى، بما يساهم في توفير رحلة علاج آمنة ومجانية لهم.

كما ثمن المستشفى الدور الإنساني الذي تقوم به مؤسسة البنك التجاري الدولي - مصر، وحرصها الدائم على دعم جهود الرعاية الصحية للأطفال، مؤكدة أن استمرار هذا التعاون يعكس إيمانًا مشتركا بأهمية الاستثمار في صحة الأجيال القادمة وتحقيق أثر مجتمعي مستدام.

البنك الزراعي المصري والوكالة الألمانية للتعاون الدولي يختتمان برنامج التعاون لإدارة المخاطر البيئية والتمويل المستدام للمشروعات الصغيرة

اختتم البنك الزراعي المصري فعاليات استعراض دليل نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRMS)، تنفيذًا لبروتوكول التعاون الذي أبرمه البنك مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، في خطوة تعكس حرص البنك على تعزيز قدراته للتحول نحو التمويل المستدام، وتطبيق معايير الاستدامة في كافة منتجاته المصرفية وبرامجه التمويلية.

وشهدت الجلسة الختامية استعراضاً لجهود البنك والوكالة الألمانية خلال الفترة الماضية في تعزيز قدرة البنك على تبني ممارسات التمويل المستدام، ودمج معايير الاستدامة في مختلف أنشطته التمويلية والاستثمارية خاصة للمشروعات الصغيرة والأنشطة متناهية الصغر، بما يضمن حماية مصالح العملاء والمجتمع والبيئة، ودعم اتخاذ القرارات التمويلية بطريقة استباقية مسؤولة ومدروسة.

حضر الجلسة، محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، وغادة مصطفى، نائب الرئيس التنفيذي، شريف محروس، رئيس قطاع الاستدامة والتمويل المستدام بالبنك، ومحمد الششتاوي، رئيس قطاع المشروعات الصغيرة، ومن الوكالة الألمانية كل من دكتور خوسيه ألكسندر، المنسق العام للمشروع الدولي للتمويل المستدام، دكتورة نهال حسن، مسئول أول تنمية القطاع المالي، ودكتورة نهير خيري، مسئول تنمية القطاع المالي في مصر، إلى جانب فريق عمل قطاع هاني جميل، طارق حجازي، راوية سعد، نواب المدير العام، ومي علام، مراقب قطاع الاستدامة والتمويل المستدام.

يهدف نظام ESRMS إلى إدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية بشكل مباشر ضمن عمليات اتخاذ القرار الائتماني والاستثماري، بما يسهم في تعزيز جودة القرارات التمويلية، ودعم المشروعات ذات الأثر التنموي، وتحقيق توازن فعّال بين متطلبات النمو الاقتصادي من جهة، والمسؤولية الاجتماعية والبيئية من جهة أخرى.

وبهذه المناسبة، أكد محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، أن نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية يمثل أداة استراتيجية تدعم ريادة البنك في مجال التمويل المستدام، وتسهم في رفع قدرته على إدارة المخاطر بكفاءة أعلى، إلى جانب دعم المشروعات التنموية والمبادرات الصديقة للبيئة، مشيرًا إلى أن تطبيق هذا النظام يأتي في إطار رؤية البنك الزراعي المصري لتبني أفضل الممارسات الدولية في مجالات الاستدامة والحوكمة، بما يعزز دوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في مصر.

وأشار إلى أن نظام ESRMS يُعد ركيزة أساسية ضمن استراتيجية البنك الزراعي المصري، لتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية والمسؤولية البيئية والاجتماعية، وترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية تنموية داعمة للتمويل المستدام، بما يتسق مع توجهات الدولة وأهداف التنمية المستدامة.

ومن جانبها، أكدت غادة مصطفى، نائب الرئيس التنفيذي، أن نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية يمثل خطوة مهمة نحو دمج معايير الاستدامة في مختلف العمليات التمويلية والاستثمارية للبنك، مشيرةً إلى أن النظام يوفر إطارًا مؤسسيًا واضحًا لتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية عبر جميع مراحل دورة التمويل، بما يضمن تعزيز كفاءة اتخاذ القرار وتحقيق التوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.

وأكدت أن البنك يتطلع مستقبلاً للمزيد من التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومثيلاتها من الجهات المحلية والعالمية من أجل تصميم وتنفيذ منتجات تمويلية خضراء مبتكرة صديقة للبيئة تتماشى مع الاحتياجات المتنامية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب وضع أطر عملية وخطط تنفيذية لتطوير ومتابعة هذه المنتجات، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في مجال التمويل الأخضر.

ويمتد نطاق تطبيق نظام ESRMS ليشمل مختلف أنواع التمويلات التي يقدمها البنك، كما يغطي نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية كافة مراحل دورة الائتمان والاستثمار دون استثناء، بدءًا من دراسة المشروعات والفحص المبدئي، مرورًا بتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية ووضع خطط العمل التصحيحية اللازمة، ثم ربط عمليات صرف التمويل بالالتزام الكامل بالمعايير المحددة، وصولا إلى المتابعة المستمرة للمشروعات وإعداد التقارير الدورية التي تضمن قياس مستوى الالتزام وتطور الأداء.

«الضرائب»: تيسيرات جديدة لدعم مجتمع الأعمال وتبسيط المنظومة

محسن الجبار

قال الدكتور محسن الجبار، رئيس مركز الاتصالات المتكامل بمصلحة الضرائب، إن وزارة المالية ومصلحة الضرائب تعملان خلال الفترة الحالية على استكمال مسار التيسيرات الضريبية، مشيرًا إلى قرب إطلاق الحزمة الثانية من التسهيلات الضريبية بعد النجاح الذي حققته الحزمة الأولى، والتي تستهدف تعزيز الشراكة مع مجتمع الأعمال وترسيخ مبادئ الثقة والتيسير وتبسيط الإجراءات، وليس التركيز على الحصيلة الضريبية فقط.

وأوضح أن الحزمة الجديدة تتضمن أكثر من ٣٠ إجراءً تستهدف معالجة التحديات التي تواجه مجتمع الأعمال، وتشمل تعديلات مرتبطة بضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وضريبة الدمغة ورسم تنمية موارد الدولة، وذلك في إطار حرص الدولة على توفير بيئة ضريبية أكثر وضوحًا واستقرارًا.

وحول ما أثير بشأن رسم المغادرة، أوضح أنه لا يمثل فرض رسم جديد على المواطنين، فهذا الرسم كان قائمًا بالفعل ومطبقًا على السائحين المغادرين من بعض المحافظات المصرية، إلا أن التعديل الجديد اقتصر على توحيد آلية التطبيق ليصبح رسم المغادرة بقيمة ١٠٠ جنيه على جميع السائحين المغادرين من جمهورية مصر العربية، دون أي زيادة في قيمة الرسم، مشيرًا إلى أن الهدف من التعديل هو معالجة المشكلات الإدارية التي واجهت قطاع السياحة وشركات السياحة خلال الفترة الماضية، وما كان يرتبط بها من إجراءات للتحقق من وجهات السائحين داخل المحافظات المختلفة، بما يسهم في تبسيط إجراءات التحصيل وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والوضوح.

كما لفت إلى استثناء العاملين في أنشطة النقل البري وسائقي الشاحنات والحافلات العاملة على الخطوط الدولية من تطبيق ذلك الرسم.

وفيما يتعلق برسم تنمية الموارد على صناعة الأسمنت، أوضح أن الأمر لا يتعلق بفرض رسم جديد، وإنما بإعادة تنظيم آلية التطبيق ومعالجة عدد من الإشكاليات التي كانت تواجه القطاع، خاصة ما يتعلق برخص استغلال المحاجر وآليات احتساب الوعاء الخاضع للرسم والاختلافات المرتبطة بالمواد المستخدمة في صناعة الأسمنت.

وأوضح أن التعديل يستهدف تحقيق العدالة والوضوح داخل الصناعة، من خلال إخضاع جميع أنواع الأسمنت لرسم تنمية موحد بقيمة ٣٥ جنيهًا عن كل طن يتم إنتاجه، وذلك لإزالة التباينات السابقة وتوحيد المعاملة بين الشركات العاملة في القطاع.

وحول الجدل المتعلق بضريبة الأرباح الرأسمالية وضريبة الدمغة على تعاملات البورصة، أكد أن الدولة استجابت للمطالب المتكررة من المتعاملين في سوق المال بشأن صعوبة تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية.

مي رفاعي

رائدة المنشاوي تفتتح مركز الإسكان المتخصص التابع لبنك التعمير والإسكان بالقاهرة الجديدة

افتتحت المهندسة رائدة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز الإسكان المتخصص التابع لبنك التعمير والإسكان بمدينة القاهرة الجديدة، وذلك ضمن مشروع «مركزة عمليات الإسكان» الذي أطلقه البنك لتطوير منظومة الخدمات الإسكانية المقدمة لعملاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، بحضور حسن غانم الرئيس التنفيذي العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، الدكتور وليد عباس، نائب وزيرة الإسكان للمجتمعات العمرانية، و مي عبد الحميد الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، ووليد مطر مساعد العضو المنتدب للتجزئة المصرفية والتمويل العقاري والفروع بالبنك، وعدد من قيادات وزارة الإسكان والبنك.

أكدت المهندسة رائدة المنشاوي أن وزارة الإسكان تضع المواطن في صدارة أولوياتها، وتعمل باستمرار على تطوير آليات تقديم الخدمات المختلفة بما يواكب توجهات الدولة نحو التحول الرقمي والحوكمة ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، مشيرة إلى أن تحسين جودة الخدمات وتبسيط الإجراءات واختصار زمن الحصول عليها يعد أحد المحاور الرئيسية في استراتيجية الوزارة خلال المرحلة الحالية.

وأضافت وزيرة الإسكان أن مشروع مراكز الإسكان المتخصصة يمثل نقلة في أسلوب تقديم الخدمات، وخطوة مهمة نحو تيسير الإجراءات ورفع كفاءة الخدمات الإسكانية المقدمة لعملاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، حيث يسهم في توفير خدمات متكاملة من خلال نقطة خدمة موحدة، بما يخفف الأعباء على المواطنين ويُيسر إنجاز معاملاتهم المختلفة بسرعة وكفاءة وجودة عالية.

وأشادت المهندسة رائدة المنشاوي بالتنسيق المثمر بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وبنك التعمير والإسكان، مؤكدة أن هذا التعاون يعكس نموذجًا ناجحًا للتكامل بين مؤسسات الدولة لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، بما يتواكب مع حجم التنمية العمرانية غير المسبوقة التي تشهدها المدن الجديدة في مختلف أنحاء الجمهورية.

بدوره، أوضح حسن غانم، الرئيس التنفيذي العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، أن مشروع «مركزة عمليات الإسكان» يعكس توجه البنك نحو تبني نماذج تشغيل أكثر تخصصاً وكفاءة، مؤكدا اعتزاز البنك بدوره كشريك استراتيجي لوزارة الإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في إدارة وتقديم الخدمات الإسكانية للمواطنين، حيث أن المشروع يأتي استكمالا لجهود البنك المتواصلة لتطوير هذه المنظومة، والتي شملت إطلاق خدمات السداد الإلكتروني ومنصات الحجز الرقمي لمشروعات الهيئة، وصولا إلى إنشاء مراكز إسكانية متخصصة تعتمد على فِرَق عمل متفرغة بالكامل لخدمة العملاء.

وأضاف أن هذا النموذج التشغيلي يسهم في تسريع إنجاز المعاملات، وتقديم تجربة خدمية أكثر كفاءة ومرونة، إلى جانب توحيد التعامل مع أجهزة المدن والجهات المالكة عبر نقطة اتصال واحدة، بما يعزز كفاءة العمليات ويرفع مستويات المتابعة والرقابة.

مؤكدًا مواصلة البنك ضخ الاستثمارات اللازمة لتطوير البنية التشغيلية والتكنولوجية لمنظومة الخدمات الإسكانية، بما يدعم خطط البنك التوسعية ويعزز جاهزيته لمواكبة النمو المتسارع في القطاع العقاري المصري، مستندًا إلى ثقة عملائه الممتدة لأكثر من ٤٥ عامًا، والتي نجح خلالها في ترسيخ دوره كشريك رئيس في دعم جهود الدولة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة.

بنك القاهرة يجدد حصوله على شهادة PCI-DSS v4.0.1 العالمية لتعزيز أمن بيانات بطاقات الدفع

في خطوة تعكس التزامه المستمر بتعزيز الأمن الرقمي وترسيخ أعلى معايير حماية البيانات، أعلن بنك القاهرة عن تجديد حصوله على شهادة الالتزام بمعايير أمن بيانات بطاقات الدفع PCI-DSS ٤,٠,١، والتي تُعد من أبرز الشهادات الدولية المتخصصة في تأمين بيانات البطاقات المصرفية وحماية معاملات الدفع الإلكتروني من المخاطر والتهديدات السيبرانية، وذلك بالتعاون مع Zerosploit، الشريك المتخصص في الأمن السيبراني، والذي قدّم الدعم الفني والاستشاري لبنك القاهرة طوال رحلة الاعتماد.

وفي هذا السياق، أكد حسين أباظة الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك القاهرة - أن تجديد الشهادة يمثل خطوة جديدة ضمن استراتيجية البنك لتعزيز الأمن السيبراني وترسيخ ثقة العملاء في الخدمات الرقمية التي يقدمها البنك، مشيرًا إلى أن حماية بيانات العملاء تأتي على رأس أولويات البنك في إطار رؤيته نحو تقديم تجربة مصرفية رقمية آمنة ومتطورة..

وأضاف أن البنك يواصل الاستثمار في تحديث بنيته التحتية الرقمية وتبني أحدث حلول وتقنيات الحماية السيبرانية، بما يضمن مواكبة التطورات العالمية في مجال أمن المعلومات وتعزيز قدرة البنك على التصدي للمخاطر السيبرانية بكفاءة استباقية.

ومن جانبه، أوضح أحمد عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لشركة Zerosploit للخدمات السيبرانية - أن تجديد بنك القاهرة لشهادة PCI-DSS ٤,٠,١ يعكس التزامًا واضحًا بتطبيق أعلى المعايير الدولية لحماية بيانات بطاقات الدفع وتأمين بيئة المعاملات الرقمية. وأضاف أن رحلة الاعتماد استندت إلى منهجية تقييم دقيقة وفهم متكامل لمتطلبات المعيار، إلى جانب تعاون فعّال مع فرق البنك لضمان جاهزية الضوابط الأمنية واستيفاء متطلبات المراجعة بكفاءة، بما يعزز قدرة البنك على مواكبة التهديدات السيبرانية المتطورة والحفاظ على ثقة عملائه.

فيما أوضحت هالة القصار رئيس مجموعة إدارة المخاطر ببنك القاهرة - إلى أن البنك يتبنى إطارًا متكاملًا لإدارة المخاطر السيبرانية والتكنولوجية، يعتمد على التقييم المستمر للمخاطر وتعزيز الضوابط الوقائية ورفع كفاءة نظم المتابعة والرصد، بما يدعم استمرارية الأعمال ويحافظ على أمن الأصول الرقمية وبيانات العملاء.

وفي السياق ذاته، أكد المهندس عمرو عشبة رئيس قطاع أمن المعلومات ببنك القاهرة - أن تجديد الشهادة يُجسد الجهود المستمرة التي يبذلها البنك لتطوير منظومة أمن المعلومات، من خلال تحديث الأنظمة الأمنية وتطبيق أحدث أدوات الحماية والمراقبة والاستجابة للتهديدات، بما يضمن الحفاظ على أعلى مستويات الأمان والثقة في الخدمات المصرفية الرقمية وتحقيق أقصى استفادة من استثمارات البنك في حلول الأمن السيبراني المتقدمة وكذا في العناصر البشرية العاملة في مجال الامن السيبراني بالبنك.

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews

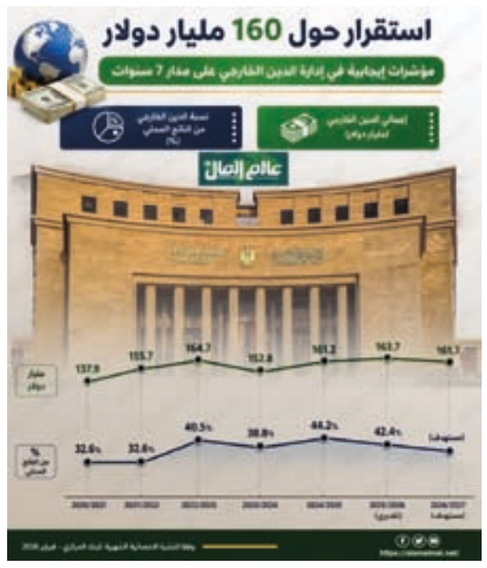

في الوقت الذي تستهدف فيه وزارة المالية البحث عن أدوات لسد الفجوة التمويلية التي تتراوح بين ٨ و٩ مليارات دولار خلال العام المالي ٢٠٢٦ ٢٠٢٧، تتجه الأنظار إلى الآليات التي ستعتمد عليها الدولة لتوفير هذه الموارد، خاصة مع تأكيد الحكومة عدم وجود نية للحصول على شرائح تمويلية جديدة من صندوق النقد الدولي بخلاف البرنامج الحالي المتفق عليه.

تنويع التمويل والطروحات وتعظيم الإنتاج أفضل الحلول..

بقيمة 9 مليارات دولار.. كيف تسد مصر الفجوة التمويلية دون اللجوء لقروض جديدة؟

وأثار هذا التوجه الجدل بشأن البدائل المتاحة لسد الفجوة التمويلية المرتقبة، في الوقت الذي كشفت فيه الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦ ٢٠٢٧ عن مسار هبوطي مستهدف لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، لتتراجع إلى ٧٨,١٪ خلال العام المالي ٢٠٢٦ ٢٠٢٧، مقارنة بنحو ٨١,٢٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥ ٢٠٢٦، على أن تستمر وتيرة الانخفاض لتسجل ٧٥,٢٪ في ٢٠٢٧ ٢٠٢٨، ثم ٧٢,٢٪ في ٢٠٢٨ ٢٠٢٩، وصولًا إلى ٦٩,٩٪ بنهاية العام المالي ٢٠٢٩ ٢٠٣٠.

وبذلك تستهدف الحكومة خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٢٥,٣٪ مقارنة بذروة مستوياتها المسجلة في ٢٠٢٢ ٢٠٢٣، لتصل إلى أقل من ٧٠٪ بحلول ٢٠٢٩ ٢٠٣٠.

كما كشفت بيانات البنك المركزي أن الدين الخارجي يشهد استقرارًا نسبيًا في حدود ١٦٠ مليار دولار، مع تحسن نسبي في المؤشرات على مدار ٧ سنوات.

وبلغ الدين الخارجي نحو ١٣٧,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠ ٢٠٢١، بما يعادل ٣٢,٦٪ من الناتج المحلي، ليرتفع إلى ١٥٥,٧ مليار دولار خلال ٢٠٢١ ٢٠٢٢، مع تسجيل النسبة نفسها من الناتج المحلي.

وفي ٢٠٢٢ ٢٠٢٣ ارتفع الدين الخارجي إلى نحو ١٦٤,٧ مليار دولار، بنسبة ٤٠,٥٪ من الناتج المحلي، ليعاود التراجع خلال ٢٠٢٣ ٢٠٢٤ مسجلا نحو ١٥٢,٨ مليار دولار بنسبة ٣٨,٨٪. وفي ٢٠٢٤ ٢٠٢٥ ارتفع مرة أخرى إلى ١٦١,٢ مليار دولار، مع وصول نسبة الدين إلى ٤٤,٢٪، فيما تشير التقديرات الأولية إلى وصول الدين الخارجي لنحو ١٦٣,٧ مليار دولار خلال ٢٠٢٥ ٢٠٢٦، بما يعادل ٤٢,٤٪ من الناتج المحلي.

ومع إعلان الحكومة اعتزامها خفض الدين الخارجي بمعدل مليارى دولار سنويًا، فمن المتوقع أن يسجل الدين الخارجي نحو ١٦١,٧ مليار دولار بنهاية العام المالي ٢٠٢٦ ٢٠٢٧. ويرى الدكتور محمد عبد المنعم، الخبير المصرفي، أن الفجوة التمويلية المقدرة بنحو ٨ إلى ٩ مليارات دولار خلال العام المالي ٢٠٢٦ ٢٠٢٧ تعكس احتياجات تمويلية مرتبطة بسداد الالتزامات الخارجية، وتمويل عجز الموازنة، وتوفير الموارد اللازمة لاستمرار تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

وأوضح أن سد الفجوة التمويلية لا يجب أن يقتصر على الجانب الخارجي فقط، بل لا بد من وضع خطط تشمل خفض كل من الدين الخارجي والداخلي معًا، باعتبارهما عنصرين رئيسيين في هيكل التمويل الحكومي، لافتًا إلى أن استمرار الاعتماد على الاقتراض وحده لا يمثل حلا طويل الأجل.

وأضاف أن التوسع في الدين الداخلي له تكلفته الاقتصادية، حيث يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين، كما ينعكس على مستويات السيولة داخل الاقتصاد، فضلًا عن تأثيره السلبي على قدرة القطاع الخاص في الحصول على التمويل اللازم للتوسع والاستثمار.

محمد عبد المنعم:

للانتقال من الاقتراض إلى الإنتاج وتوليد النقد الأجنبي هو الحل

وشدد على أن أي زيادة كبيرة في الاقتراض الداخلي تتطلب إدارة دقيقة لضمان عدم توليد ضغوط تضخمية إضافية أو زيادة الأعباء المالية على الموازنة العامة.

وفيما يتعلق بالدين الخارجي، أوضح أن الاعتماد على أدوات التمويل الخارجية، سواء من خلال القروض أو إصدارات السندات والصكوك الدولية، رغم أنه يوفر موارد بالنقد الأجنبي تحتاج إليها الدولة، فإنه يفرض التزامات مستقبلية يجب الاستعداد لها بشكل جيد .

وحذر من أن تزايد استحقاقات الدين الخارجي قد يفرض ضغوطا إضافية على سوق النقد الأجنبي عند مواعيد السداد، ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية لتدبير الالتزامات المستحقة، وهو ما قد يؤثر على استقرار سوق الصرف إذا لم تتوافر موارد دولارية كافية.

وأشار إلى أن نجاح أي استراتيجية تمويلية يرتبط بقدرة الاقتصاد على زيادة حصيلته من النقد الأجنبي بصورة مستدامة، موضحًا أن الخطر لا يكمن في الاقتراض ذاته، بل في كيفية إدارة الدين وتوقيتات السداد وقدرة الاقتصاد على توليد موارد دولارية كافية لتغطية تلك الالتزامات .

وأكد أن الأولوية خلال الفترة المقبلة يجب أن تكون لتعظيم موارد الدولة وليس فقط البحث عن مصادر جديدة للاقتراض، موضحًا أن زيادة الصادرات، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتنشيط قطاع السياحة، وتعزيز تحويلات المصريين العاملين بالخارج، تمثل جميعها مصادر أكثر استدامة لتوفير العملة الأجنبية وتقليل الضغوط التمويلية.

خالد الشافعي:

التحدي ليس في تدبير التمويل وإنما في إدارة تكلفة الدين بكفاءة

وشدد على أن معالجة الفجوة التمويلية بصورة مستدامة تتطلب مزيجًا من الانضباط المالي، والإدارة الرشيدة للدين، وتعظيم الموارد الذاتية للدولة.

وقال الدكتور خالد الشافعي، الخبير الاقتصادي، إن الاحتياجات التمويلية الخارجية المقدرة بنحو ٨ إلى ٩ مليارات دولار للعام المالي ٢٠٢٦ ٢٠٢٧ لا تعكس وجود أزمة تمويلية أو فجوة بلا غطاء، وإنما تأتي في إطار خطة حكومية واضحة لتدبير الموارد اللازمة من خلال تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على الديون مرتفعة التكلفة أو التمويلات المشروطة.

وأضاف أن ما أُثير بشأن وجود تعارض بين تصريحات وزير المالية حول الاحتياجات التمويلية الخارجية، وتأكيدات الحكومة عدم التوجه للحصول على شرائح إضافية من صندوق النقد الدولي، يمكن تفسيره في ضوء استراتيجية الدولة القائمة على تنويع أدوات التمويل والاعتماد على بدائل مختلفة لتوفير الاحتياجات الدولارية المطلوبة دون زيادة الاعتماد على القروض التقليدية.

وأشار إلى أن أكثر من نصف الاحتياجات التمويلية المستهدفة سيتم توفيره من خلال التمويلات الإنمائية الميسرة المقدمة من شركاء التنمية الدوليين، والتي تتميز بانخفاض تكلفتها وطول آجال السداد وفترات السماح، وتشمل تمويلات من الاتحاد الأوروبي وعدد من المؤسسات المالية الدولية متعددة الأطراف، مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

ولفت إلى أن برنامج الطروحات الحكومية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمثل أحد أهم المسارات المستدامة لتوفير النقد الأجنبي، نظرًا لأنه لا يضيف أعباء ديونية جديدة على الدولة.

وتابع أن الحكومة تستهدف التوسع في تنفيذ برنامج الطروحات، بما يشمل عددًا من الشركات الحكومية، إلى جانب تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في قطاعات إنتاجية واستراتيجية، خاصة مشروعات الطاقة المتجددة.

وأشار إلى أن تعظيم الموارد الدولارية الذاتية يظل أحد المحاور الرئيسة في استراتيجية التمويل، من خلال زيادة المكون المحلي في الصناعة لتقليل فاتورة الواردات، وتحفيز تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وتعزيز جاذبية القنوات الرسمية لاستقبال التدفقات الدولارية.

وفيما يتعلق بالاعتماد على السندات الدولية والصكوك السيادية، أوضح أن التحذيرات من التوسع المفرط في هذه الأدوات تستند إلى اعتبارات اقتصادية مهمة، في مقدمتها ارتفاع تكلفة التمويل في الأسواق الدولية نتيجة علاوات المخاطر المفروضة على الاقتصادات الناشئة، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين في الموازنة العامة.

وأضاف أن الاقتراض بالدولار يظل مرتبطًا بمخاطر تقلبات أسعار الصرف، حيث يؤدي أي تغير في قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع تكلفة سداد أصل الدين والفوائد المستحقة بالعملات الأجنبية.

وأوضح أن الصكوك السيادية تعد أداة تمويلية مهمة لتوسيع قاعدة المستثمرين وجذب رؤوس الأموال من الأسواق الخليجية والآسيوية، إلا أن التوسع غير المدروس فيها قد يفرض التزامات مرتبطة بأصول أو عوائد أصول معينة لفترات زمنية طويلة، وهو ما يتطلب إدارة دقيقة لهذه الأداة التمويلية.

وأكد أن الدولة تتبنى سياسة أكثر توازنًا تقوم على تنويع الأسواق ومصادر التمويل، من خلال التوجه إلى أدوات تمويل أقل تكلفة مثل: سندات الساموراي اليابانية وسندات البانda الصينية، فضلًا عن السندات الخضراء والزرقاء المرتبطة بالمشروعات البيئية والتنموية، والتي تحظى عادة بتكلفة تمويل أقل ودعم من مؤسسات دولية.

وأشار إلى أن التحدي الحقيقي أمام الاقتصاد المصري لا يتمثل في توفير التمويل المطلوب بقدر ما يتمثل في إدارة تكلفة الدين بكفاءة، موضحًا أن الجزء الأكبر من الاحتياجات التمويلية أصبح له مصادر واضحة، بينما تظل الأولوية خلال الفترة المقبلة للإسراع ببرنامج الطروحات وجذب الاستثمارات المباشرة، إلى جانب التوسع في أدوات التمويل منخفضة التكلفة، بما يحقق الاستدامة المالية ويحد من الضغوط على الموازنة العامة للدولة.

مي رفاعي

لإنشاء أكثر من 100 مدرسة جديدة في 100 مركز بالمحافظات..

البنك الأهلي المصري و«سيرا» يدعمان التوسع في قطاع التعليم عبر شركة «التحالف المصري للتعليم»

وقع البنك الأهلي المصري وشركة «سيرا للتعليم» و١٠ شركات وكيانات أخرى اتفاقية المساهمين المنظمة لشركة «التحالف المصري للتعليم»، بهدف دعم خطط التوسع في قطاع التعليم المصري وتوفير خدمات تعليمية متطورة تلبي الطلب المتزايد على التعليم عالي الجودة في مختلف أنحاء الجمهورية، في إطار رؤية مشتركة تستهدف المساهمة الفعالة في تطوير المنظومة التعليمية المصرية من خلال إنشاء مدارس جديدة تعتمد أحدث النظم التعليمية وتواكب المتطلبات المستقبلية لسوق العمل في خطوة تعكس التزام القطاع المصرفي والقطاع الخاص بدعم التنمية المستدامة والاستثمار في رأس المال البشري.

حضر توقيع الاتفاقية د حسين عيسى نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، د احمد رستم وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، د أكرم حسن مساعد وزير التعليم للمبادرات الرئاسية ود محمد عوض الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وبموجب الاتفاقية، يعتزم البنك الأهلي المصري المشاركة في زيادة رأس مال الشركة بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه، ليرتفع رأس المال المصدر إلى ١,٢٥ مليار جنيه بدلا من مليار جنيه، بما يمنح البنك حصة تبلغ ٢٠٪ من رأس المال بعد الزيادة.

وتستند هذه الشراكة إلى الجمع بين الإمكانات الاستثمارية والمؤسسية والتمويلية للبنك الأهلي المصري والخبرة التشغيلية والفنية الواسعة لشركة سيرا للتعليم، التي تخدم أكثر من ٧٠ ألف طالب، بما يعزز قدرة الكيان الجديد على تحقيق نمو مستدام وتقديم نموذج تعليمي متطور يخدم الأجيال القادمة.

وفي هذا السياق، صرح محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري ان الاستثمار في التعليم يعد أحد أهم الاستثمارات الاستراتيجية التي تسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة، حيث يأتي انضمام البنك الأهلي المصري إلى شركة التحالف المصري للتعليم انطلاقًا من إيماننا العميق بأن تنمية الإنسان المصري هي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وتؤكد هذه الخطوة حرص البنك على توجيه استثماراته نحو القطاعات الحيوية ذات الأثر التنموي المباشر، وفي مقدمتها قطاع التعليم الذي يشهد فرص نمو واعدة ويعد أحد المحركات الرئيسية لبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

وأضاف الإتربي أن هذه الشراكة ستسهم في توفير نموذج تعليمي متميز قادر على تلبية احتياجات الأسر المصرية، كما ستدعم جهود الدولة في التوسع في الخدمات التعليمية ورفع جودتها، بما يتماشى مع رؤية مصر للتنمية المستدامة.

ومن جانبها، أفادت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الاهلي المصري ان الاتفاقية تعكس توجه البنك نحو الاستثمار في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية والأثر المجتمعي المستدام، حيث تم اجراء دراسة شاملة للفرص المتاحة في قطاع التعليم، الذي يعد من أكثر القطاعات الواعدة في السوق المصرية، في ظل النمو السكاني المتزايد والحاجة المستمرة إلى التوسع في الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية.

مضيفة ان التحالف المصري للتعليم تعد منصة استثمارية قوية تجمع بين الملاءة المالية والخبرة التشغيلية، وهو ما يوفر أسسًا متينة لتحقيق نمو مستدام وعوائد طويلة الأجل، إلى جانب تحقيق أثر تنموي ملموس ينعكس على جودة الخدمات التعليمية المقدمة للمواطنين في مختلف المحافظات.

كما أعرب دكتور حسن القلا، المؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة التحالف المصري للتعليم عن سعادته بتوقيع الاتفاقية، مؤكدا أن انضمام البنك الأهلي المصري كشريك استراتيجي في شركة التحالف المصري للتعليم محطة مهمة في مسيرة النمو والتوسع التي تنتهجها سيرا للتعليم.

مضيفا بأن الجمع بين الخبرات التعليمية المتراكمة لسيرا والدعم الاستثماري والمؤسسي للبنك الأهلي المصري سيخلق نموذجًا ناجحًا للتوسع في التعليم الوطني عالي الجودة على نطاق واسع.

القطاع المصرفي يقود المشهد في قائمة فوربس لأقوى مديري التسوق تأثيرا بالشرق الأوسط خلال 2026

تصدر مديرو التسويق بالبنوك قائمة «فوربس الشرق الأوسط» لأكثر مديري التسويق تأثيرًا في المنطقة لعام ٢٠٢٦، بعدما ضمت القائمة ٢١ قياديًا مصريًا من إجمالي ١٠١ مسؤول تنفيذي يمثلون ١٠٠ مؤسسة وشركة كبرى في الشرق الأوسط، متفوقين على جميع الجنسيات المشاركة في التصنيف.

وأوضحت فوربس أن القائمة تعكس الدور المتنامي لقادة التسويق في دفع النمو المؤسسي وتعزيز التحول الرقمي، في وقت يتزايد فيه الاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة في إدارة الأنشطة التسويقية واتخاذ القرار.

وضمت القائمة من البنوك كلًا فاطمة الجولي من بنك مصر، ورومانى حافظ من البنك التجاري الدولي CIB، ومي الجمال من مجموعة إي إف جي القابضة، وجيهان الجولي من بنك التعمير والإسكان، ودينا أبو طالب من البنك الأهلي المصري، ونور الزيني من بنك قناة السويس.

وبحسب فوربس، يمثل أعضاء القائمة ٢٣ جنسية مختلفة، فيما جاءت مصر في صدارة الجنسيات المشاركة بـ٢١ قياديًا، تلتها الإمارات بـ١٣ قياديًا، ثم السعودية بـ١٢ قياديًا.

وصلت لـ 15.137 تريليون بمعدل زيادة 40.3 %..

السيولة المحلية تقفز 2.45 تريليون جنيه خلال عام.. هل يستعد القطاع المصرفي لمرحلة توسع جديدة؟

صافي الأصول الأجنبية يرتفع 9.3 مليار دولار داخل القطاع المصرفي

ارتفعت السيولة المحلية لدى القطاع المصرفي بقيمة بلغت ٢,٤٥٣ تريليون جنيه، حيث سجلت مستويات قوية تتجاوز الحدود الرقابية المقررة.

وارتفعت معدلات السيولة بالعملة المحلية لتصل إلى ٤٠,٣٪، وذلك مقابل النسب الرقابية المقررة من البنك المركزي المصري عند ٢٠٪ للعملة المحلية.

وكشف أحدث تقرير صادر عن البنك المركزي ارتفاع السيولة المحلية بالقطاع المصرفي إلى ١٥,١٣٧ تريليون جنيه بنهاية أبريل ٢٠٢٦، مقابل ١٢,٦٨٤ تريليون جنيه بنهاية أبريل ٢٠٢٥.

وارتفع المعروض النقدي بالسوق المحلية إلى ٤,٣٠٢ تريليون جنيه بنهاية أبريل الماضي، مقابل ٣,١٧٠ تريليون جنيه بنهاية أبريل ٢٠٢٥، فيما سجل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي ١,٦٣٥ تريليون جنيه، مقابل ١,٢٩٢ تريليون جنيه بنهاية أبريل الماضي، كما سجل حجم الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية لدى البنوك ٢,٦٦٧ تريليون جنيه، مقابل ١,٨٧٨ تريليون جنيه بنهاية نفس الفترة من العام الماضي.

وقالت الدكتورة نوال عبد المنعم، الخبيرة الاقتصادية، إن ارتفاع معدلات السيولة لدى القطاع المصرفي يرجع إلى مجموعة من الأسباب، منها توسع القطاع في طرح الشهادات البنكية في الداخل والخارج بفائدة مرتفعة وصلت إلى ٢٧٪، بالإضافة إلى طرح سند المواطن الذي أصدرته الحكومة للأفراد بعائد ١٧,٥٪، بهدف دعم الموازنة العامة للدولة، وهو ما دفع البنوك إلى التحرك للحفاظ على قاعدة عملائها ومنع تسرب الودائع.

وأشارت إلى أن البنوك ليست لديها تحديات كبيرة في رفع معدلات توظيف السيولة المحلية، حيث يقوم البنك المركزي عبر عطاءات السوق المفتوحة بإجراء مزاد أسبوعي لتدوير السيولة.

وأوضحت أن قانون البنك المركزي وضع قواعد لتنظيم معدلات السيولة في البنوك ومجالات الاستثمار الآمن لها، حتى لا يتعرض القطاع المصرفي إلى مجموعة من التحديات التي تؤثر على أداء البنوك واستقرارها، حيث يؤدي تراجع معدلات السيولة إلى مجموعة من الآثار السلبية، من بينها تهديد قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، ودفع البنوك إلى تقليص حجم القروض الممنوحة للأفراد والشركات للحفاظ على الحد الأدنى من الاحتياطي النقدي لديها.

وأضافت أن تراجع السيولة يؤدي أيضًا إلى توسع البنوك في الاقتراض من البنوك الأخرى أو البنك المركزي بأسعار فائدة أعلى، مما يقلل من هامش ربحها، كما أن النقص الحاد في السيولة يثير القلق بين المودعين، وهو ما قد يؤدي إلى عمليات سحب جماعية ومفاجئة للأموال.

نوال عبدالمنعم:

البنك المركزي وضع قواعد صارمة لتنظيم عملية تدوير السيولة

تامر يوسف:

صافي الأصول الأجنبية من أهم مقاييس الاستقرار والصلابة المصرفية

٩,٣ مليار دولار زيادة بصافي الأصول الأجنبية في الوقت نفسه أصبحت البنوك المصرية تتمتع حاليًا بمستويات جيدة من كفاية رأس المال، كما أن العديد منها يدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتشير جميع المؤشرات المالية للقطاع المصرفي إلى سلامة مالية ومتانة ملحوظة في أداء البنوك المصرية، رغم الظروف العالمية الصعبة، بما يعكس صلابة ومرونة القطاع المصرفي في التعامل مع المتغيرات المحلية والعالمية.

وأكد المصرفيون أن القطاع المصرفي يعمل وفق منظومة تستهدف الحفاظ على استقرار الأسعار، وسلامة القطاع نفسه، وتطوير الشمول المالي والتحول الرقمي، ودعم جذب الاستثمارات الأجنبية.

وحقق القطاع المصرفي المصري قفزة كبيرة في صافي الأصول الأجنبية، حيث ارتفعت من ١٣,٦ مليار دولار بنهاية أبريل ٢٠٢٥ إلى ٢٢,٩ مليار دولار بنهاية أبريل ٢٠٢٦.

وقال تامر يوسف، مدير قطاع الخزانة والمعاملات المالية في أحد البنوك الخاصة، إن صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي يعد أحد أهم مقاييس الاستقرار والصلابة المصرفية، حيث يعكس الفرق بين أصول القطاع والتزاماته من العملات الأجنبية.

وأضاف أن ارتفاع صافي الأصول الأجنبية يعزز قدرة البنك المركزي على التدخل في سوق النقد الأجنبي بشكل مرن، وهو ما يحمي الجنيه المصري من التقلبات الحادة ويدعم استقرار سعر الصرف، كما يدعم قدرة البنوك على تمويل الاقتصاد الحقيقي مع استمرار وجود فائض نقدي أجنبي، حيث يمكن للبنوك تقديم تمويلات بالعملات الأجنبية للمشروعات التصديرية والاستثمارية، بما يساهم في زيادة الصادرات وخلق فرص استثمارية جديدة، ويخفض الاعتماد على الاقتراض الخارجي، كما يعزز الثقة الأجنبية والاستثمار المباشر.

وأضاف أن ارتفاع صافي الأصول الأجنبية يشير أيضًا إلى أن مصر باتت تمتلك قدرة أكبر على الوفاء بالالتزامات الدولية، وهو ما يزيد من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعزز موقع مصر كبيئة مالية مستقرة في المنطقة، ويساعد في دعم السيولة والمرونة المالية.

وأشار إلى أن وجود فائض من النقد الأجنبي يمنح البنوك قدرة أكبر على إدارة السيولة، والتعامل مع احتياجات العملاء، وتخفيف الضغوط على القطاع خلال فترات التقلبات الاقتصادية أو الأحداث غير المتوقعة.

أسماء عبد الباري

بالتعاون مع إي إف جي هيرميس

بنك أبوظبي التجاري مصر يطلق صندوقه النقدي الأول للاستثمار ذي العائد اليومي التراكمي «زايد كل يوم»

أعلن بنك أبوظبي التجاري مصر، عضو في مجموعة بنك أبوظبي التجاري، أحد أبرز المؤسسات المصرفية بدولة الإمارات العربية المتحدة، عن توقيع شراكة استراتيجية مع شركة إي اف جي هيرميس، بنك الاستثمار التابع لمجموعة إي إف جي القابضة والرائد في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لإطلاق أول صندوق استثمار للبنك في السوق المصرية.

وبموجب هذه الشراكة، عيّن بنك أبوظبي التجاري مصر، إي اف جي هيرميس لإدارة الأصول لتقوم بإدارة صندوق الإستثمار، وهو صندوق نقدي صُمم خصيصا ليتيح لعملاء البنك حلولا استثمارية منخفضة المخاطر وعالية المرونة. ويسمح صندوق «زايد كل يوم» بالاكتتاب والاسترداد اليومي، مما يوفر للعملاء إدارة فعالة للسيولة النقدية مع تحقيق عوائد تنافسية قصيرة الأجل.

ويمثل هذا الإطلاق محطة رئيسية لبنك أبوظبي التجاري – مصر في إطار توسعه بتقديم المنتجات المصرفية المختلفة، كما يمثل بداية لتعاون أوسع نطاقا بين المؤسستين.

وقد جرى تصميم الصندوق النقدي لبنك أبوظبي التجاري ليلبي الاحتياجات المتطورة لعملاء البنك، من خلال توفير أداة استثمارية مرنة وملائمة تتوافق مع تطلعاتهم المالية، كما يعمل البنك على إتاحة الصندوق عبر منصاته المصرفية الرقمية، بما يشمل الموقع الإلكتروني وتطبيق الموبايل البنكي، لتعزيز سهولة الوصول والراحة للعملاء.

وفي هذا السياق، صرّح نبيل موسى، رئيس قطاع إدارة الأصول في مصر بشركة إي اف جي هيرميس: «يسعدنا التعاون مع بنك أبوظبي التجاري – مصر لإطلاق أول صناديقهم الاستثمارية في السوق المحلية. ويعكس هذا التعاون التزامنا الراسخ بتقديم حلول استثمارية بمعايير مؤسسية لقاعدة أكبر من العملاء. وعبر دمج خبراتنا في إدارة الأصول مع قاعدة العملاء القوية للبنك، نهدف إلى تقديم منتج موثوق وفعال يدعم متطلبات العملاء، من السيولة، مع التأسيس لطرح منتجات استثمارية مستقبلية».

من جانبها، قالت رانيا حسن رئيس مجموعة الخزانة والاستثمار ببنك أبوظبي التجاري – مصر: «يعد إطلاق أول صندوق استثماري لنا في مصر ' زايد كل يوم' خطوة هامة ضمن استراتيجيتنا لتنويع محفظة منتجاتنا وتقديم قيمة مضافة لعملائنا. وتتيح لنا الشراكة مع إي إف جي هيرميس، الاستفادة من سجلهم الحافل وخبراتهم العميقة في إدارة المنتجات الاستثمارية عالية الجودة. ونحن نتطلع إلى هذه الخطوة كبداية لتعاون طويل الأمد، يفتح آفاقا جديدة لطرح حلول استثمارية مبتكرة تلبي الاحتياجات المتطورة لعملائنا».

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews

رغم القيود الهيكلية على الأراضي والطاقة وسلاسل الإمداد..

هل تتجاوز الصناعة المصرية عنق الزجاجة؟

عمرو أبو فريخة:

تشوهات جمركية وارتفاع تكلفة الخامات يضعفان القدرة التنافسية

محمد عارف:

43 فقط من أصل 3800 مصنع وفقوا أوضاعهم في «شق التعبان»

نادر عبد الهادى:

تزاحم كبير على الأراضي الصناعية رغم التحديات البيروقراطية

ناهد يوسف:

طرح 400 قطعة صناعية عبر المنصة الرقمية

يشهد قطاع الصناعة في مصر تحركًا إيجابيًا ملحوظًا من جانب الحكومة خلال الفترة الأخيرة تجاه دعم الصناعة والاستثمار، بهدف زيادة الإنتاج والتصنيع المحلي، من خلال افتتاح عدد من المصانع والمشروعات الصناعية والإنتاجية خلال الأيام الماضية في عدة محافظات ومناطق صناعية.

ويعكس هذا التحرك توجه الدولة نحو تعزيز التنمية الصناعية المستدامة، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني، عبر جذب استثمارات جديدة وتوطين الصناعات الاستراتيجية، ورفع معدلات الإنتاج والتصدير، وتوفير المزيد من فرص العمل.

وحسب وزارة الصناعة، فقد شهد القطاع الصناعي إنجازات ملحوظة وتوسعًا في قاعدة المصانع، إذ تجاوز عدد المصانع في مصر ٦٨ ألفًا و٨٢٥ مصنعًا، مع التركيز على إنشاء منشآت جديدة وإعادة تأهيل المصانع المتعثرة، إلى جانب توفير التيسيرات للمشروعات المتعثرة، حيث أصدرت وزارة الصناعة القرار رقم ١٠٧ لسنة ٢٠٢٦ بعد العمل بحزمة المهل والتيسيرات لدعم المشروعات الصناعية المتعثرة، وتسريع إجراءات التراخيص وتخصيص الأراضي.

توطين الصناعة وتحديثها

وفيما يتعلق بملف توطين الصناعة وتحديثها، نفذ مركز تحديث الصناعة مئات الخدمات الفنية، والتشبيك بين الشركات المحلية لتوفير الموردين وتقليل الواردات، كما أعلنت الحكومة استراتيجية تستهدف رفع الصادرات غير البترولية إلى ١٠٠ مليار دولار، من خلال التركيز على ٧ قطاعات ذات أولوية، أبرزها السيارات، والصناعات الدوائية والغذائية، والمنسوجات.

وبحسب حازم فهمي، المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة، فإن المركز نفذ ٤٤٦ خدمة فنية لصالح ٢٧٧ عميلا في مجالات الصناعات الغذائية والهندسية والكيماوية والنسيج والطباعة والتغليف والصناعات الخشبية والدوائية ومواد البناء والمنتجات الجلدية، إلى جانب التجمعات الصناعية والخدمات المرتبطة بالصناعة، كما قام بتدريب ٤٢٢ عاملا داخل المصانع في مجالات الصناعات الهندسية والغذائية والكيماوية وصناعة الأثاث والجلود والتجمعات الحرفية والإبداعية.

طرح أراض صناعية وحوافز استثمارية

من ناحيتها، أعلنت الهيئة العامة للتنمية الصناعية عن طرح ٤٠٠ قطعة أرض صناعية مرفقة بإجمالي مساحة تقترب من ٩٠٠ ألف متر مربع، موزعة على ٢٤ منطقة صناعية في ١٥ محافظة، عبر منصة مصر الصناعية الرقمية، وذلك ضمن جهود وزارة الصناعة لتوسيع القاعدة الصناعية وزيادة معدلات الاستثمار والإنتاج المحلي.

وأكدت الدكتورة ناهد يوسف، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، أن الطرح الجديد يفتح باب التقديم إلكترونيًا أمام المستثمرين خلال الفترة من ٣ إلى ١١ يونيو الجاري، على أن يتم إعلان نتائج التخصيص يوم ٢٩ يونيو من خلال المنصة الرقمية، وفقًا لمنظومة تقييم إلكترونية متطورة تعتمد على معايير مفاضلة دقيقة تضمن الشفافية والحياد الكامل وتكافؤ الفرص بين جميع المتقدمين.

ويشمل الطرح أراضي صناعية في محافظات القاهرة والبحيرة ومطروح والإسماعيلية والغربية وكفر الشيخ وبورسعيد وشمال سيناء والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان، بما يدعم خطط التنمية الصناعية المتوازنة في مختلف مناطق الجمهورية.

وأوضحت رئيس الهيئة أن مساحات الأراضي المطروحة تتراوح بين ٣٠٠ متر مربع و٢٢ ألف متر مربع، بما يلبي احتياجات مختلف فئات المستثمرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، لافتة إلى أن الأراضي مخصصة لعدد من القطاعات الصناعية الحيوية، من بينها الصناعات الغذائية والهندسية والكيماوية والدوائية والغزل والنسيج ومواد البناء.

وأضافت أن الطرح الحالي يشهد للمرة الأولى تخصيص الأراضي وفقًا لمنتجات صناعية محددة داخل كل نشاط، بما يحقق توجيهًا أكثر كفاءة للاستثمارات نحو الصناعات المغذية التي تحتاجها السوق المحلية، ويسهم في تعزيز سلاسل الإمداد والتوريد للصناعات الكبرى وتقليل الاعتماد على الواردات الأجنبية.

وأشارت إلى أن تحديد الأنشطة والمنتجات المستهدفة جاء استنادًا إلى دراسات فنية متخصصة والخريطة الصناعية للدولة، بما يدعم جهود تعميق التصنيع المحلي وسد الفجوات الاستيرادية وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي، إلى جانب تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية.

وأكدت الهيئة استمرار العمل بحزمة الحوافز والتيسيرات المقدمة للمستثمرين، والتي تتضمن تخفيض رسوم دراسة الطلبات، وإلغاء الضمان المالي، وخفض قيمة جدية الحجز، بما يسهم في تشجيع الاستثمار الصناعي وتخفيف الأعباء المالية على المستثمرين الجادين.

وأوضحت أن جميع إجراءات الحجز والتقديم تتم إلكترونيًا من خلال منصة مصر الصناعية الرقمية، حيث يمكن للمستثمرين الاطلاع مجانًا على كراسات الشروط والتفاصيل الفنية الخاصة بالقطع المطروحة، بما يعكس توجه الدولة نحو التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات وتحسين مناخ الاستثمار.

تحفظ على التحديات

وأشاد عدد من رجال الصناعة والاستثمار بما تم في ملف القطاع الصناعي خلال الفترة الأخيرة، مؤكدين أنه تحرك إيجابي لزيادة التصنيع وجذب الاستثمارات، مطالبين في الوقت نفسه بمزيد من المبادرات والتسهيلات وإزالة المعوقات التي تواجه الصناع.

بدوره، قال المهندس عمرو أبو فريخة، عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات، إن القطاع ما زال يعاني من تحديات كثيرة تتزايد يومًا بعد يوم، تؤثر على التصنيع والإنتاج والتصدير، مشيرًا إلى أن من أبرز هذه التحديات الفجوة بين الرؤية المستقبلية والواقع الفعلي، وضرورة تحقيق الربط بينهما.

وأضاف أن هناك جهودًا حكومية وافتتاحات لمشروعات ومصانع واستثمارات أجنبية ومحلية، جزء منها في الصناعات الهندسية، مع إقبال شركات أجنبية، خاصة الصينية، على الاستثمار أو التصدير من مصر، وهو أمر إيجابي، لكن القطاع يعاني من تشوهات جمركية تؤثر على المنافسة، حيث تكون الرسوم على الخامات أعلى من المنتج النهائي في بعض الحالات.

وتابع أن الصين تتجه لتعزيز وجودها في الأسواق عبر الشراكات، وهو توجه إيجابي إذا كان الهدف التصدير، إلا أن السوق المحلي ما زال يواجه تحديات في الخامات والصناعات المغذية، رغم أنها تمثل القاعدة الأساسية لتعميق التصنيع المحلي.

وأشار إلى أن ربط المشروعات القومية بالصناعة التصديرية لم يتم بالشكل الأمثل، رغم أهمية ذلك في دعم الاقتصاد، موضحًا ضرورة توجيه الاستثمارات نحو الصناعات المغذية مثل مكونات السيارات وقطع الغيار، لما لها من دور في رفع القدرة التنافسية عالميًا.

وأوضح أن السوق المحلية تشهد حالة من الكساد وضعف الطلب نتيجة ارتفاع الأسعار والخامات والتحديات الإقليمية، بما في ذلك تداعيات الصراعات الدولية التي أثرت على الشحن والتكاليف.

ولفت إلى أن أسعار الأراضي الصناعية ما زالت مرتفعة، إلى جانب محدودية توافرها في مناطق قريبة من العمالة، فضلًا عن ارتفاع تكاليف الإنشاءات والمعدات وإجراءات التنمية الصناعية، مشيرًا إلى أن بعض الدول مثل السعودية نجحت في جذب كوادر فنية ومهندسين من الأسواق الأخرى.

وأشار إلى أن غرفة الصناعات الهندسية تعمل على مبادرات تدريب وتأهيل للعمالة بالتعاون مع مدارس فنية لإعداد جيل جديد من العمالة الماهرة، لمواجهة نقص الكوادر الفنية في القطاع.

واختتم بأن السوق المحلية تمر بفترة صعبة من الركود وضعف القوة الشرائية، نتيجة ارتفاع الأسعار، مؤكدًا أن الحرب الأمريكية الإيرانية أثرت على صادرات القطاع وتسببت في توقف بعض الشحنات، مع استهداف نمو صادرات القطاع بنسبة ٢٠% بنهاية العام الجاري.

خالد هاشم وزير الصناعة

٤٣ مصنعًا تقنن أوضاعها بـ«شق التعبان»

وفي سياق متصل، قال محمد عارف، رئيس شعبة المحاجر والرخام بغرفة القاهرة التجارية، إن قطاع المحاجر والرخام لديه فرص كبيرة في الاستثمار سواء على المستوى المحلي أو الأجنبي، ولكن بشرط تذليل المعوقات والتحديات التي تواجه المصنعين والمستثمرين من رسوم وغرامات ونفقات غير مبررة، وإجراءات رسم المحجر، وتكاليف أصبحت "خيالية" تشمل العمالة والنقل والمعدات كلها مستوردة والطاقة، مطالبًا بضرورة وجود تعاون بين جهاز خدمة المشروعات والمصانع لصناعة آلات ومعدات بديلة عن الاستيراد توفر العملة الصعبة "الدولار"، مشيرًا إلى أن هذا الأمر تكلفته عالية جدًا مقارنة باستيراد المعدات والآلات، لافتًا إلى أن نسبة المعدات والآلات التي تعمل في المحاجر والرخام مستوردة بنسبة ١٠٠%.

وأكد "عارف" أنه بالفعل هناك تحرك واهتمام من جانب الحكومة ممثلة في وزارة الصناعة لتذليل المعوقات، ولكن هذا التحرك ضعيف خاصة في قطاع الرخام والمحاجر، مشددًا على ضرورة سرعة تطبيق المبادرات والتسهيلات التي أعلنت عنها الحكومة خلال الفترة الأخيرة لمساندة الصناع والمستثمرين، وتحديدًا المصنعين بمنطقة شق التعبان الصناعية.

وكشف "عارف" عن إشكالية ظهرت خلال الفترة الأخيرة، وهي أن معظم العاملين بالقطاع من مصنعين وتجار يتجهون إلى الاستيراد من الخارج، وخاصة من تركيا، نتيجة لكثرة المعوقات والأعباء التي فرضت على القطاع، خاصة أن المستورد يأتي في وقت أقل وتكلفة ورسوم أقل، مشيرًا إلى أن نسبة كبيرة من المنتجات الموجودة في السوق مستوردة، لافتًا إلى أن مصانع المحاجر كانت تعمل بنظام ثلاث "شفتات"، بينما تعمل الآن "شفت واحد" فقط، وبالتالي تأثرت الصناعة كثيرًا نتيجة المعوقات والأعباء المفروضة على قطاع المحاجر والرخام.

وتابع أن معظم المنتجات المعروضة في السوق مستوردة نتيجة الأعباء والرسوم العالية على المصنعين، مشيرًا إلى ضرورة إعادة النظر في رسوم المحاجر من أجل عودة الصناع والمستثمرين للعمل والاستثمار في القطاع مرة أخرى، مؤكدًا في الوقت نفسه أن قطاع المحاجر لديه فرص كبيرة في الاستثمار سواء على المستوى المحلي أو الأجنبي ولكن بشرط تذليل المعوقات والتحديات التي تواجه المصنعين.

وعن تقنين أوضاع الصناع في منطقة شق التعبان التي تحدثت عنها الحكومة خلال الفترة الأخيرة، أكد "عارف" أن التقنين مستمر ولكن بخطى بطيئة، حيث كان آخره تقنين ٤٣ مصنعًا بمنطقة شق التعبان، وهو رقم ضعيف خاصة أن المنطقة تضم ما يقرب من ٣٨٠٠ مصنع، بينما تم تقنين ما يقرب من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مصنع فقط حتى الآن، بالإضافة إلى تحديات أسعار الطاقة والمياه والكهرباء والرسوم الأخرى التابعة للمحافظة، وكلها تحديات تواجه المصنعين والمستثمرين في منطقة شق التعبان.

ولفت إلى أن التوسع في صناعة معدات المحاجر والمصانع من خلال إنشاء مصانع جديدة بمشاركة القطاع الخاص يعد ضرورة استراتيجية لتلبية احتياجات المشروعات القومية الكبرى، خاصة في مجالات البنية التحتية والتشييد، متابعًا أن مصر تعد واحدة من أبرز الدول عالميًا التي تمتلك مقومات فريدة لتوطين صناعة الرخام والجرانيت، بفضل جودة الرخام المصري ومتانته، ما يمنحه ميزة تنافسية كبيرة في الأسواق العالمية، مضيفًا أن صناعة الرخام والجرانيت قادرة على تحقيق قفزة نوعية في صادرات مواد البناء إذا تم التغلب على التحديات التي تواجه المستثمرين في القطاع.

وشدد رئيس شعبة المحاجر والرخام على ضرورة استغلال الميزة التنافسية للمنتجات المصرية، خاصة مع تزايد اهتمام الأسواق الأوروبية بالمنتجات المحلية كبديل للآسيوية، إلى جانب تعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية للتوسع في هذه الأسواق الواعدة.

تزاحم على الأراضي

ومن ناحيته، قال نادر عبد الهادي، عضو مجلس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات، إنه خلال الفترة الأخيرة شهد قطاع الصناعة طفرة ملحوظة، وتحديدًا تم ضبط عملية "تصقيع الأراضي" بتوجيهات حازمة من وزير الصناعة، كما أصبح هناك تزاحم على الأراضي الصناعية لدرجة عدم وجود أراض كافية للطلبات المقدمة من المستثمرين والمصنعين.

وأضاف "عبد الهادي" في تصريحات لـ"عالم المال" أن كل هذه المؤشرات تشير إلى أن مصر أصبحت جاذبة للصناعة والاستثمار وفي حالة نمو مستمر، خاصة مع وجود فرص كبيرة في عالم المنتجات الزراعية ومصنعات المواد الزراعية، بالإضافة إلى دخول الشركات الإلكترونية بشكل واضح، وهو ما كان له أثر إيجابي كبير في الناتج المحلي من حيث حجم الأعمال وتوفير العملة الأجنبية، إلى جانب اهتمام الدولة في الفترة الأخيرة برواد الأعمال والمجال الرقمي والتحول التكنولوجي.

وأكد أن الأمور خلال الفترة الأخيرة بدأت تسير بشكل سلس، مقارنة بالسنوات الماضية فيما يخص الحصول على الأراضي الصناعية ومساحات إنشاء المصانع لإقامة المشروعات، ولكن ما زالت هناك حاجة لمزيد من التسهيلات، مشددًا على ضرورة استخدام التكنولوجيا في إنهاء الأوراق والتراخيص والتسجيل، والقضاء على الروتين والبيروقراطية التي ما زالت موجودة في بعض المصالح الحكومية، وخاصة مراكز خدمات التنمية الصناعية، والتي تعطل سير العمل، خصوصًا في تسجيل المصانع وإنهاء التراخيص.

وأوضح أنه رغم أن وزير الصناعة الجديد خالد هاشم يبذل جهدًا كبيرًا في هذا الملف، إلا أنه ما زال هناك بعض الروتين في إجراءات مثل: توقيع الأوراق وإنهاء التراخيص وتسجيل المصنع أو المشروع والذهاب إلى عدة جهات في القاهرة، وهي كلها معوقات أمام المستثمرين والمصنعين، مناشدًا وزارة الصناعة بتوفير مراكز خدمة للمستثمرين والمصنعين في كل منطقة أو محافظة لتسهيل الإجراءات أو توفير بدائل لإنهاء الخدمات.

وعن احتياجات القطاع الصناعي لزيادة الإنتاج والتصنيع خلال الفترة المقبلة، أكد "عبد الهادي" أن هناك مبادرات وتسهيلات من الحكومة لكنها غير كافية، مشيرًا إلى ضرورة إعادة النظر بشكل عملي في الميزة النسبية لكل مدينة وتخصصها الصناعي، من خلال تنظيم الصناعة داخل المحافظات وتوفير أراض صناعية مرفقة، رغم أن تسعير الأراضي أصبح مرتفعًا بشكل غير مناسب للمصنعين وأصحاب المشروعات الصغيرة في مرحلة البداية.

وطالب بأن تكون الأراضي الصناعية بنظام "حق الانتفاع" أو الإيجار، إلى جانب الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير، فضلًا عن إشراك المصنعين والمستثمرين في صناعة القرار الخاص بالصناعة.

ولفت إلى أن تسهيل إجراءات التسجيل والتراخيص وتوفير الأراضي الصناعية المرفقة كلها عوامل تساهم في النهوض بقطاع الصناعة وزيادة الإنتاج والتصنيع، وبالتالي رفع حجم الصادرات، مشيدًا بافتتاح عدد من المصانع والمشروعات الصناعية خلال الفترة الأخيرة، والتي تحتاج إلى عمالة ومستلزمات إنتاج، لافتًا إلى وجود إنتاج محلي لهذه المدخلات، وأن التشابك بين المشروعات الصغيرة والمصانع الكبيرة أمر جيد يخدم القطاع الصناعي، وهو ما يجب تعزيزه خلال الفترة المقبلة.

أسامة عبد الله

المهندس خالد أبو المكارم رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة:

9.4 مليار دولار عوائد صادرات الكيماويات.. وخطة لرفعها إلى 15 مليارا بحلول2030

الطاقة تمثل ثلث تكلفة الإنتاج وارتفاعها يضغط بقوة على تنافسية الصادرات الكيماوية

دمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصدير عبر التدريب والمعارض والبعثات

كشف المهندس خالد أبو المكارم، رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة، عن آخر تطورات القطاع وأداء صادراته خلال العام الماضي، وخطة زيادتها المستهدفة خلال عام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى استعراض فرص التوسع في الأسواق الأفريقية والآسيوية والأوروبية خلال الفترة المقبلة.

وأشار في حواره مع «عالم المال» إلى أن قطاع الصناعات الكيماوية يُعد أحد أهم ركائز الصناعة الوطنية، وأحد أكبر القطاعات المساهمة في الصادرات غير البترولية خلال العقد الماضي، ويمتلك قاعدة صناعية واسعة وتنوعًا كبيرًا في المنتجات التي تصل إلى عشرات الأسواق العالمية والأوروبية حول العالم، وخلال السنوات الأخيرة حافظ القطاع على معدلات نمو ملحوظة في التصنيع والتصدير، وإلى نص الحوار..

في البداية، حدثنا عن حجم صادرات قطاع الصناعات الكيماوية والأسمدة خلال الفترة الأخيرة؟

يواصل قطاع الصناعات الكيماوية والأسمدة الحفاظ على مكانته كأحد أكبر القطاعات التصديرية في مصر، حيث يسهم بنسبة مؤثرة من إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية، مع استمرار الجهود لزيادة القيمة المضافة والتوسع في الأسواق الخارجية، وفي الوقت الحالي تدور صادرات القطاع حول ٩,٤ مليار دولار، ونعمل في المجلس التصديري على خطة واضحة لزيادتها خلال السنوات المقبلة، والهدف الذي نتحرك نحوه هو أن تتجاوز الصادرات ١٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.

ما هي أكثر المنتجات تحقيقًا للعائدات التصديرية؟

تأتي الأسمدة بمختلف أنواعها، واللدائن والبلاستيك، والبتروكيماويات، والكيماويات الأساسية والمتوسطة، والمنظفات، والأحبار والدهانات، والمنتجات الزجاجية من المنتجات الأكثر مساهمة في العائدات التصديرية للقطاع.

بعد الحرب الأمريكية الإيرانية.. هل أثرت هذه التوترات الاقتصادية على صادرات القطاع؟

التوترات الجيوسياسية تؤثر على سلاسل الإمداد وأسعار الشحن والطاقة عالميًا، إلا أن القطاع المصري أثبت قدرة كبيرة على التكيف مع المتغيرات واستمرار الوفاء بالتعاقدات التصديرية.

هل تأثرت الصناعات الكيماوية بارتفاع أسعار الطاقة والغاز الطبيعي؟

بالطبع، تمثل الطاقة عنصرًا رئيسيًا في تكلفة الإنتاج، وأي زيادة في أسعارها تنعكس على تنافسية المنتجات، وهو ما يتطلب استمرار دعم القدرة التنافسية للصناعة الوطنية، والطاقة تمثل أحد أهم عناصر التكلفة في العديد من أنشطة القطاع، وقد تتجاوز في بعض الصناعات ثلث إجمالي تكلفة الإنتاج، وهو ما يجعلها عنصرًا حاسمًا في تحديد تنافسية المنتج المصري في الأسواق الخارجية. والمشكلة لا تتوقف عند حدود ارتفاع التكلفة، بل تمتد إلى صعوبة إعادة تسعير العقود التصديرية طويلة الأجل بصورة فورية، وهو ما يضغط على هوامش الربحية ويدفع الشركات إلى امتصاص جزء من الزيادة حفاظًا على استمرارية التعاقدات ومكانتها في الأسواق الخارجية.

من وجهة نظرك.. ما هي الحوافز المطلوبة لمساندة المصانع التصديرية؟

أولا: لا بد أن تشمل أهم الحوافز توفير التمويل الميسر، وتسريع رد الأعباء التصديرية، وخفض تكلفة الإنتاج واللوجستيات، وتيسير النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وكيف ترى برنامج رد أعباء الصادرات، وهل نجح في تخفيف الضغوط على المصدرين؟

البرنامج يمثل أحد أهم أدوات تنمية الصادرات، وقد ساهم في تعزيز السيولة لدى الشركات وتحفيزها على التوسع التصديري، مع أهمية استمرار تطويره بما يتوافق مع المتغيرات العالمية، وبرنامج رد الأعباء التصديرية يحتاج إلى تطوير مستمر ليتماشى مع الزيادات المتسارعة في تكاليف الإنتاج، سواء من خلال تسريع صرف المستحقات أو زيادة دعم المنتجات الأعلى قيمة مضافة أو ربط الحوافز بفتح أسواق جديدة وزيادة الصادرات.

ما هو معدل النمو المستهدف لصادرات القطاع خلال السنوات المقبلة؟

نستهدف تحقيق معدلات نمو سنوية مستدامة بنسبة لا تقل عن ١٠% بما يدعم توجه الدولة للوصول بالصادرات المصرية إلى مستويات غير مسبوقة، مستفيدين من الفرص المتاحة بالأسواق الإقليمية والدولية.

الحكومة تتحدث دائمًا عن تعميق الصناعة المحلية.. ما المطلوب لتنفيذ هذا الأمر؟

يتطلب ذلك تشجيع الاستثمارات في الصناعات المغذية والخامات الوسيطة، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وتوفير حوافز للمشروعات التي ترفع نسبة المكون المحلي.

هل تمتلك مصر الإمكانيات لتكون مركزًا إقليميًا للصناعات الكيماوية والأسمدة؟

نعم، تمتلك مصر مقومات قوية تشمل الموقع الجغرافي المتميز، والبنية التحتية المتطورة، وتوافر الخبرات الصناعية، والاتفاقيات التجارية التي تمنحها ميزة تنافسية كبيرة.

وما أبرز التحديات التمويلية التي يشهدها قطاع الصناعات الكيماوية؟

تتركز التحديات في ارتفاع تكلفة التمويل، والحاجة إلى برامج تمويل تنافسية تدعم التوسع الإنتاجي والتصديري والاستثمارات الجديدة.

ماذا عن الاستثمارات الجديدة المتوقعة في صناعات البتروكيماويات والأسمدة؟

هناك اهتمام متزايد بضخ استثمارات جديدة في الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، بما يعزز القدرة الإنتاجية والتصديرية للقطاع خلال السنوات المقبلة.

ماذا عن قطاع البلاستيك وحجم صادراته خلال الفترة الأخيرة؟

قطاع البلاستيك يعد من القطاعات الواعدة، ويشهد نموًا ملحوظًا في الصادرات بمعدل نمو بلغ ٦% رغم كافة الظروف الجيوسياسية، مدعومًا بتنوع المنتجات وارتفاع الطلب في العديد من الأسواق الإقليمية والأفريقية.

كيف ترى خطة المجلس لزيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصدير؟

يولي المجلس اهتمامًا كبيرًا بدمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منظومة التصدير من خلال برامج التدريب والتأهيل، وتوفير المعلومات التسويقية، وتنظيم البعثات التجارية والمعارض المتخصصة لفتح أسواق جديدة أمامها.

هل هناك أسواق جديدة يستهدفها المجلس خلال الفترة المقبلة؟

نحن نعمل بشكل مستمر على تنويع الأسواق التصديرية وعدم الاعتماد على عدد محدود من الأسواق التقليدية، وهناك اهتمام كبير بالتوسع في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، إلى جانب الحفاظ على حضور قوي في الأسواق التقليدية مثل أوروبا والدول العربية.

- القطاع أثبت قدرته على الوفاء بالتعاقدات رغم ارتباك سلاسل الإمداد بسبب الحرب
- التمويل الميسر وسرعة رد الأعباء وخفض اللوجستيات مفاتيح دعم التصدير
- استثمارات جديدة مرتقبة في البتروكيماويات والأسمدة لتعزيز الطاقة الإنتاجية
- أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا أسواق التوسع التصديري القادمة
- توطين الصناعات المغذية ونقل التكنولوجيا وزيادة المكون المحلي ضرورة

مصر تغلق أخطر ملفات قطاع الطاقة..

تصفير ديون الشركات الأجنبية يعزز الثقة ويفتح شهية المستثمرين في النفط والغاز

كشف المهندس خالد أبو المكارم، رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة، عن آخر تطورات القطاع وأداء صادراته خلال العام الماضي، وخطة زيادتها المستهدفة خلال عام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى استعراض فرص التوسع في الأسواق الأفريقية والآسيوية والأوروبية خلال الفترة المقبلة.

مصطفى الشربيني:

تراكم حقوق الشركاء كان سببًا في توقف الاتفاقيات لسنوات

صلاح حافظ:

سداد المستحقات رسالة تؤكد استقرار الاقتصاد المصري

أعلنت الحكومة خلال الأيام القليلة الماضية، تصفير مديونيات الشركات الأجنبية العاملة في مجال الطاقة بمصر، التي بلغت في ٢٠٢٤ ٦,١ مليار دولار، وهو ما كان له مردود إيجابي كبير على فتح شهية المستثمرين في هذا المجال الحيوي. إغلاق هذا الملف الذي يعد أخطر ملفات قطاع الطاقة، إنهاء ناجح لأزمة كبيرة وإجهتها مصر على مدار السنوات الماضية، مما شكّل عائقًا أمام استكشاف حقول جديدة، وتطوير الحقول العاملة بالفعل.

وتسبب تراكم مستحقات الشركات الأجنبية في أزمة حادة، لا سيما خلال العامين الماضيين، حيث توقفت الشركات عن عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف، فتراجع إنتاجها بشكل كبير، مما أدى إلى حدوث فجوة في الإنتاج المحلي مقارنة بحجم الطلب، وبالتالي زيادة فاتورة الاستيراد وتحميل الموازنة العامة للدولة أعباء كبيرة.

وحول تاريخ تلك الأزمة، قال المهندس مصطفى الشربيني، خبير الطاقة، إن هذه ليست المرة الأولى التي تواجه فيها الحكومة تراكمًا لمستحقات الشركات الأجنبية العاملة في مصر (قطاعي النفط الخام والغاز الطبيعي)، ففي العام المالي ٢٠١١-٢٠١٢ وصلت هذه المستحقات إلى حوالي ٦,٣ مليارات دولار، بالتزامن مع تراجع الاحتياطي الأجنبي إلى حوالي ١٥,٥ مليار دولار، مقارنة بنحو ٣٦ مليار دولار في يناير ٢٠١١، نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي خلال الفترة المذكورة، بالإضافة إلى عجز وزارة البترول والهيئة العامة للبترول عن سداد المديونية القديمة للشركاء، فضلا عن تخليها عن سداد الفواتير الشهرية الجديدة، بسبب توجيه كل مواردها إلى الخارج لاستيراد المواد والمنتجات البترولية للتغلب على الأزمات التي حدثت في السوق المصري نتيجة نقص البوتاجاز والسولار والمازوت والبنزين.

وأضاف أنه في ذلك الحين، لم يكن الاحتياطي لبعض المواد والمنتجات البترولية يتجاوز يومين على أقصى تقدير. ونتيجة تزايد مديونية هذه الشركات، تخلت العديد من الشركات عن ضخ استثمارات جديدة في قطاع البترول المصري نتيجة فقدان الثقة في الوضع الداخلي بمصر في تلك الفترة،

بالإضافة إلى تأخرها في تنمية مشروعاتها، ومرت ثلاث سنوات من ٢٠١١ حتى نوفمبر ٢٠١٣ دون توقيع اتفاقية بترولية واحدة، بعد أن كان عدد الاتفاقيات البترولية قد وصل خلال عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى ٧ اتفاقيات، ارتفاعًا من ٣ اتفاقيات في العام السابق.

وتابع: «مصر تمكنت من سداد جزء من تلك المستحقات بشكل تدريجي، لتصل إلى حوالي ٣,٥ مليارات دولار بنهاية العام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥، وتواصل التراجع إلى حوالي ٩٠٠ مليون دولار بنهاية يونيو ٢٠١٩، ثم إلى حوالي ٨٤٥ مليون دولار في يونيو ٢٠٢١، مسجلة أدنى مستوياتها منذ أكثر من ١١ عامًا».

وواصل: «وخلال العامين الماضيين، ومع تراكم مستحقات شركات النفط والغاز الطبيعي الأجنبية لدى الدولة بصورة كبيرة وملحوظة، أقدمت بعض هذه الشركات على إبطاء وتيرة استثماراتها في مصر»، مشيرًا إلى أنه مؤخرًا سددت الحكومة مليار دولار من مستحقات شركات النفط الأجنبية المتأخرة البالغة مليارى دولار، وبلغت متأخرات الشركات الأجنبية لدى الحكومة حوالي ٤,٥ مليارات دولار في مارس ٢٠٢٤.

وأوضح الشربيني أنه وفقًا لبيان وزارة البترول، تراجعت قيمة المستحقات من ٦,١ مليار دولار في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ إلى ١,٣ مليار دولار في مارس ٢٠٢٦، ثم إلى ٧١٤ مليون دولار في أبريل ٢٠٢٦، وصولًا إلى ٤٤٠ مليون دولار في مايو ٢٠٢٦.

وأشاد الشربيني بإنهاء هذا الملف الخطير، وتسوية كامل المستحقات للشركات الأجنبية خلال يونيو الجاري، مشددًا أن هذا التحرك سيكون له مردود إيجابي كبير في الفترة القصيرة المقبلة.

مناخ اقتصادي مستقر

بدوره قال المهندس صلاح حافظ، خبير الطاقة، إن إعلان وزارة البترول سداد جميع مستحقات شركات البترول الأجنبية يعطي رسائل قوية للعالم كله باستقرار مناخ الاقتصاد المصري، وأن مصر تمثل سوقًا جاذبًا للاستثمار، ويعزز ثقة الشركاء الأجانب في الاقتصاد المصري.

وأوضح أن هذا القرار سيسهم في تحفيز الشركات النفطية العاملة في مصر على تعزيز أنشطة التطوير وأعمال البحث والاستكشاف خلال الفترة المقبلة، بما يدعم خطة الدولة للعودة إلى تصدير الغاز الطبيعي بحلول عام ٢٠٢٧ بعد تحولها إلى مستورد صاف خلال الفترة الأخيرة.

وقال إنه منذ عام ٢٠١٤ بدأت الحكومة تنفيذ خطة تدريجية لخفض هذه المتأخرات بهدف استعادة ثقة المستثمرين وتشجيع شركات النفط العالمية على زيادة الاستثمارات والاستكشافات الجديدة، وتراجعت المديونية تدريجيًا خلال السنوات التالية، لافتًا إلى أنه يعمل في مصر حوالي ٥٧ شركة في مجال البحث والاستكشاف والإنتاج، من بينها ٨ من كبريات الشركات العالمية، و٦ شركات مصرية متخصصة، وأكثر من ١٢ شركة عالمية تعمل في مجال الخدمات البترولية والتكنولوجية.

وأوضح حافظ أن وزارة البترول تسعى بالتعاون مع الشركاء الأجانب إلى تسريع العمل وربط الآبار الجديدة للحفاظ على حجم الإنتاج عند ٤ مليارات قدم مكعب يوميًا، للحد من تأثير التراجع الطبيعي لإنتاج الحقول والذي يُقدّر بنحو ١٠٠ مليون قدم مكعب شهريًا.

وتستهدف وزارة البترول رفع إنتاجها المحلي من الغاز إلى نحو ٦,٦ مليار قدم مكعب يوميًا بحلول عام ٢٠٣٠، بما يمثل زيادة تقارب ٦٥% عن المعدل الحالي، إلى جانب حفر ١٤ بئرًا استكشافية في البحر المتوسط خلال العام الجاري، لتقييم احتياطيات تقدر بنحو ١٢ تريليون قدم مكعب.

شيرين نوار

الحكومة تعزز مكاسبها من صادرات الأسمدة.. وتحديات متزايدة تواجه الفلاحين محليًا

تواجه الأسواق العالمية تحديات متزايدة جراء التوترات الجيوسياسية التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، بما لها من تأثير مباشرة على سلاسل الإمداد، وحركة الملاحة التجارية، في ظل اضطراب عمليات المرور من مضيق هرمز الحيوي، لا سيما فيما يتعلق بحركة التجارة بالطاقة وصناعة الأسمدة، وعلى رأسها الغاز الطبيعي المستخدم في إنتاج اليوريا.

أحمد هجرس:

السوق العالمية تدخل مرحلة ركود نسبي لتراجع الطلب وارتفاع التكاليف

فتحي قنديل:

تراجع حصة الأسمدة إلى النصف يهدد استقرار الإنتاج الزراعي

الفاو:

ارتفاع مدخلات الإنتاج ينذر بانخفاض إنتاجية المحاصيل عالميًا

وتشهد أسواق الأسمدة العالمية حالة من التذبذب النسبي، مدفوعة بتغيرات في الطلب الموسمي، وتباطؤ في بعض الأسواق الزراعية الكبرى، إلى جانب استمرار ارتباط الأسعار بتحركات الغاز الطبيعي عالميًا، باعتباره عنصرًا رئيسيًا في إنتاج الأسمدة النيتروجينية.

وفي غضون ذلك، تتجه الأنظار نحو عدد محدود من الدول القادرة على اقتناص الفرص، وفي مقدمتها مصر، التي رسخت مكانتها كأحد أبرز منتجي ومصدري الأسمدة في الشرق الأوسط وأفريقيا، بإنتاج سنوي يقترب من ١٧,٩ مليون طن، منها ما بين ٦,٧ إلى ٧,٦ مليون طن من اليوريا والأسمدة النيتروجينية، وفق بيانات رسمية لوزارة الزراعة.

ولا يتوقف الأمر عند حدود الإنتاج، إذ تمتلك مصر قاعدة صناعية واسعة تضم نحو ١٨ مجمعًا ومصنعًا، وتصدر ما يزيد على ٣ ملايين طن سنويًا من اليوريا، ما جعل القطاع أحد أهم مصادر النقد الأجنبي، خاصة في فترات اضطراب الأسواق العالمية.

طفرة تصديرية مدفوعة بالأزمة

ومع اشتداد اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، قفزت صادرات الأسمدة المصرية بنحو ٢٠% خلال العام الماضي لتصل إلى ٢,٠٤ مليار دولار، قبل أن تواصل نموها بنسبة ٣% خلال الربع الأول من العام الحالي مسجلة ٨٣٨ مليون دولار، بحسب بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

وكان من أبرز المؤشرات اللافتة الارتفاع الحاد في الصادرات إلى الهند، أكبر مستوردي اليوريا في العالم، والتي قفزت بنسبة ١٤٠% لتسجل ٧٧ مليون دولار، مدفوعة بقرار حكومي برفع نسبة التصدير المسموح بها إلى ٥٣% من الإنتاج بدلًا من ٤٥%.

قفزات الأسعار.. ثم هدوء مفاجئ

يقول أحمد هجرس، رئيس شركة "أجريتريد"، إن موجة الارتفاعات القياسية في أسعار اليوريا جاءت نتيجة مباشرة لاضطراب سلاسل الإمداد، وارتفاع التضخم العالمي، إلى جانب تداعيات التوترات في منطقة الخليج وتأثر تدفقات الغاز الطبيعي، المادة الأساسية في صناعة الأسمدة النيتروجينية.

ويشير إلى أن الأسعار وصلت إلى مستويات قاربت ٩٠٠ دولار للطن في الموانئ، مدفوعة بطلب قوي من الهند التي واجهت نقصًا في الغاز وتراجعًا في إنتاج مصانعها، ما دفعها إلى تنفيذ مناقصات ضخمة بأسعار مرتفعة.

وأضاف أن السوق العالمية دخلت خلال الأسابيع الأخيرة في حالة من الركود النسبي، نتيجة عدم قدرة أسعار المحاصيل الزراعية الرئيسية على مجاراة الارتفاع الكبير في تكاليف الأسمدة، وهو ما أدى إلى تراجع وتيرة الطلب في عدد من الأسواق.

وتوقع هجرس أن تشهد أسعار اليوريا خلال الأشهر الثلاثة المقبلة تراجعًا تدريجيًا نحو مستويات أقرب إلى ما قبل اندلاع التوترات الأخيرة، حتى في حال استمرار حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة.

وفي السياق نفسه، أشار إلى أن الطلب الموسمي الضعيف في أسواق أمريكا الشمالية واللاتينية وأوروبا سيساهم في زيادة الضغوط على الأسعار خلال الفترة المقبلة، لافتًا إلى أن سوق الأسمدة الفوسفاتية يظل الأكثر حساسية للمخاطر، نظرًا لاعتماده على خام الكبريت، الذي قد يتأثر بشكل مباشر بأي اضطرابات محتملة في حركة الملاحة عبر مضيق هرمز.

إلا أن المشهد لم يستمر طويلًا، فمع هدوء الطلب العالمي وتراجع قدرة المحاصيل الزراعية على مجاراة ارتفاع التكاليف، دخل السوق في حالة ركود نسبي، لتتراجع أسعار اليوريا بنحو ٣٠% خلال أسابيع قليلة فقط، مستقرة حاليًا بين ٦٢٠ و٦٥٠ دولارًا للطن، مقارنة بنحو ٨٩٠ دولارًا في ذروة الأزمة.

المزارع في قلب الأزمة

على الجانب الآخر لا تبدو الصورة بهذه الإيجابية داخل القطاع الزراعي، حيث يواجه المزارعون ضغوطًا متصاعدة نتيجة ارتفاع أسعار الأسمدة والطاقة، ما دفع بعضهم إلى تقليص المساحات المزروعة أو التحول إلى محاصيل أقل تكلفة، لا سيما مع تقليص حصة الأسمدة المقررة للمحاصيل الزراعية.

ويصف مزارعون الوضع بأنه "معادلة صعبة"، حيث تجاوزت تكاليف التشغيل من وقود وبذور وأسمدة العوائد المتوقعة من المحاصيل التقليدية، ما أجبر بعضهم على تقليص الزراعة إلى النصف أو التخلي عن محاصيل استراتيجية مثل القمح.

وفي إطار الجدل الدائر حول أوضاع منظومة الأسمدة في مصر والتحديات التي تواجهها، اعتبر النائب فتحي قنديل، عضو مجلس النواب، أن خفض حصص الأسمدة المقررة للأراضي الزراعية يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه القطاع الزراعي خلال الفترة الحالية، لما له من تأثير مباشر على تكاليف الإنتاج وإنتاجية المحاصيل.

وأوضح قنديل أن تراجع الحصة المقررة للفدان من الأسمدة من نحو ١٣ شيكارة إلى ٦ شكاير فقط يضع المزارعين أمام ضغوط متزايدة، خاصة في ظل الارتفاعات المستمرة في أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، ما ينعكس على قدرة الفلاحين على الاستمرار بنفس معدلات الإنتاج.

وأشار إلى أن هذا التراجع في المقررات السمادية قد يؤدي إلى انخفاض إنتاجية بعض المحاصيل، وهو ما يستدعي إعادة النظر في آليات التوزيع بما يضمن تلبية احتياجات المزارعين دون الإضرار بالقطاع الزراعي.

وشدد على أن دعم الفلاحين وضمان توافر الأسمدة بالكميات المناسبة يعدان من الركائز الأساسية لحماية الأمن الغذائي، في ظل التحديات الاقتصادية والضغوط التي يشهدها القطاع الزراعي خلال الفترة الحالية.

تهديد للأمن الغذائي

من جهتها حذرت منظمة الأغذية والزراعة "فاو" من أن استمرار ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج قد يؤدي إلى تراجع إنتاجية المحاصيل عالميًا، في وقت تعتمد فيه مصر على القمح في نحو ثلث أراضيها الزراعية، مع اعتماد كبير على الاستيراد لتغطية فجوة الاستهلاك.

ويؤكد خبراء أن استمرار هذه الضغوط قد يضع الموسم الزراعي القادم أمام تحديات صعبة، خاصة لصغار المزارعين الذين يعانون من صعوبة الوصول إلى الأسمدة المدعمة، مقارنة بكبار الملاك.

ورغم الضغوط، حققت شركات الأسمدة الكبرى في مصر مكاسب قوية خلال الفترة الأخيرة، مستفيدة من ارتفاع الأسعار عالميًا، إذ ضاعفت بعض الشركات أرباحها في الربع الأول من العام، وعلى رأسها "أبو قير للأسمدة"، التي استفادت من موجة الصعود العالمية.

مي أبو المجد

طموح الاكتفاء الذاتي من الطاقة المتجددة يصطدم بفجوة التمويل وضعف البنية التحتية التكنولوجية

يحظى قطاع الطاقة المتجددة بنصيب الأسد من تحقيق الإنجازات، خاصة في إطار استراتيجية الحكومة ممثلة في وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة للتحول الطاقي والاعتماد على الطاقات المتجددة والنظيفة، وزيادة الاعتماد عليها في مزيج الطاقة للوصول بنسبة الطاقات المتجددة إلى ٤٥% من مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٢٨، وهو ما يتطلب مجموعة من الإجراءات والمجريات الفنية والتكنولوجية لدمج الطاقة وتعظيم عوائد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، علاوة على الإجراءات الحكومية وحوافز دعم إنشاء المحطات الشمسية فوق أسطح المنازل والمصانع، وخفض استخدام الوقود الأحفوري بهدف تقليل الفاتورة الاستيرادية، إلى جانب سداد جميع مستحقات الشركات الأجنبية العاملة في قطاع البترول خلال يونيو الجاري.

وقال المهندس محمد صلاح السبكي، رئيس هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة السابق وخبير الطاقة، إن وزارة الكهرباء على مدار أكثر من ١٠ سنوات نجحت في تحقيق طفرة كبيرة في قطاع الطاقة المتجددة، والعمل على زيادة نسبة مساهمتها في مزيج الطاقة إلى ٤٥% بحلول ٢٠٢٨ بدلا من ٤٢% بحلول ٢٠٣٠، وهو ما يعني أن الحكومة تسير وفق جداول زمنية متسارعة لتحقيق نتائج قوية وملموسة في وقت قياسي، مشيرًا إلى أنه في السابق كانت مصر تعاني من أزمة طاقة طاحنة وصلت إلى انقطاعات متكررة للكهرباء، مما عطل منظومة العمل في المصانع والشركات وغيرها، بينما أصبحت الكهرباء الآن منتظمة دون انقطاع.

وأضاف السبكي أن وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة وقعت اتفاقيات تعاون مع كبرى الشركات العالمية في الصين لبحث سبل دعم وتعزيز التعاون في مجالات الطاقات المتجددة، وتخطيط الطاقة، وتطوير وتحديث الشبكة القومية للكهرباء، وزيادة قدرتها على استيعاب القدرات الجديدة، مشيرًا إلى أن الوزارة تستهدف تشغيل مشروعات طاقة شمسية ورياح بقدرات ٣١٠٠ ميجاوات خلال العام الجاري ٢٠٢٦ لتعزيز استقرار الشبكة القومية للكهرباء وتأمين احتياجات الاستهلاك، خاصة خلال الصيف القادم.

وأشاد السبكي بتوجيهات الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بالإسراع في استكمال مختلف الإجراءات التنفيذية الخاصة بمبادرة "تشجيع تركيب ألواح الطاقة الشمسية في المصانع والمنازل"، بما يضمن سرعة إطلاقها وتحقيق مستهدفاتها في التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتشجيع أكبر عدد ممكن من المواطنين والمصانع على الاستفادة من المزايا التي تتيحها المبادرة.

أما عن التحديات التي يواجهها قطاع الطاقة المتجددة، فقال السبكي إن قطاع الطاقة في مصر يواجه فجوة تمويلية حادة وأزمة في توفير النقد الأجنبي للاستيراد كأبرز تحدياته الهيكلية، مشيرًا إلى أن هذه التحديات تنقسم إلى عدة محاور رئيسية، منها التحديات الاقتصادية والمالية، مثل: فجوة العملة الأجنبية، حيث إن استيراد الوقود والمواد البترولية بالدولار وبيع الطاقة محليًا بالجنيه يضغط بقوة على ميزان المدفوعات، وكذلك استقرار سعر الصرف وعجز الموازنة والدعم. وأوضح أنه توجد فجوة كبيرة بين تكلفة الإنتاج الحقيقية وأسعار البيع للمستهلكين، ما يزيد من أعباء عجز الموازنة العامة، إلى جانب صعوبة التمويل الميسر، حيث تواجه مشروعات الطاقة، خاصة المتجددة، تحديات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير قروض ميسرة نتيجة مخاطر الاستثمار، علاوة على التوترات الجيوسياسية الإقليمية وتزايد الطلب الناتج عن النمو السكاني.

محمد صلاح السبكي:

الحكومة تسير بخطى متسارعة لتحقيق نتائج قوية

حسن نصر:

نحتاج إلى حوافز وتمويل ميسر لتسريع التحول الطاقي

ولفت إلى أن قطاع الكهرباء يشهد زيادة سنوية مطردة في الاستهلاك المنزلي والصناعي تفوق أحيانا معدلات نمو الإنتاج، مع تراجع إنتاج الغاز الطبيعي.

وتابع السبكي أن تراجع إنتاج الحقول المحلية من الغاز (المصدر الرئيسي لتشغيل محطات الكهرباء) يشكل ضغطا يتطلب زيادة الاستيراد لسد العجز، إلى جانب التحديات الفنية والبنية التحتية، حيث تحتاج شبكات الكهرباء القومية إلى تطوير مستمر لاستيعاب ودمج الطاقات المتجددة الجديدة المتغيرة (كالشمس والرياح) دون التأثير على استقرار الشبكة، وكذلك ضعف تقنيات التخزين، إذ يفتقر القطاع حاليًا إلى حلول وتقنيات تخزين واسعة النطاق بأسعار اقتصادية (مثل البطاريات العملاقة) للاستفادة من ذروة إنتاج الطاقة الشمسية.

وأضاف السبكي أنه لا تزال بعض تكنولوجيات الطاقة النظيفة تعتمد على الاستيراد ولم تصل إلى مرحلة التصنيع المحلي الكثيف، مشيرًا إلى أن نقص العمالة المدربة من التحديات التي يواجهها قطاع الطاقة المتجددة أيضًا، حيث يحتاج السوق إلى تكثيف البرامج التدريبية لتوفير مهندسين وفنيين متخصصين في تشغيل وصيانة محطات الطاقة الجديدة.

من جهة أخرى قال المهندس حسن نصر، خبير الطاقة، إن الحكومة تبذل قصارى جهدها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة من خلال التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة وتشجيع مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص، وتقديم حوافز استثمارية لشركات البترول الأجنبية للعمل على زيادة إنتاجها وزيادة حصتها من خلال سداد مستحقاتها وتقديم إعفاءات ضريبية.

ولفت إلى أن مصر تنتج حاليًا ٩,٣ جيجاوات من الطاقة المتجددة، ما يعادل ١٤% فقط من المزيج الحالي، ولسد الفجوة الكبيرة والوصول إلى المستهدف الطموح يجب تفعيل المبادرات الحكومية الأخيرة، ومنها قرار إلزام المصانع كثيفة الاستهلاك بتوفير ٢٥% من كهربائها عبر مصادر متجددة، وإطلاق وزارة الصناعة مبادرة "شمس مصانعنا".

وتابع نصر أنه لتطبيق هذا القرار يجب الاستناد إلى خارطة طريق تعتمد على محاور أساسية، منها قواعد تنظيمية تسهل على المصانع والقطاع الخاص الاستثمار والربط مع الشبكة القومية للكهرباء، وتوفير تمويلات ميسرة بفائدة ٥% لتعويض أصحاب المصانع عن الفوائد التجارية الحالية التي تقترب من ٢٠% بسبب التضخم، والتي تجعل الاستثمار في محطات الطاقة غير ذي جدوى اقتصادية بدون دعم، إلى جانب الحوافز المالية عن كل كيلووات يتم إنتاجه فعليًا لضمان استمرار صيانة وتشغيل المحطات وتجنب أزمة المحطات غير المستغلة.

وأوضح نصر أن المعادلة الناجحة تتمثل في أن كل ١٠٠٠ كيلووات (١ ميجاوات) يتم تركيبها من الطاقة الشمسية في المصانع توفر سنويًا ما بين ١٢ إلى ١٣ ألف مليون وحدة حرارية من الغاز الطبيعي، وهو ما يعني وفرًا اقتصاديًا مباشرًا يقارب ١٧٠ ألف دولار سنويًا لكل ميجاوات.

شيرين نوار

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews

مشـــروعـات مليارية في المثلث الذهبى

مصر تطلق خريطة جديدة للاستثمار

مـن الشـباك الواحـد إلـى الصناعـات التحويليـة، ومـن رقمنـة الخدمـات إلـى التوسـع فـي المناطـق الاقتصاديـة، هكـذا تتشـكل ملامـح مرحلـة جديـدة مـن جهـود تحسـين بيئـة الاسـتثمار فـي مصر. وفـي ظـل إعـادة رسـم خريطـة سلاسـل الإمـداد العالميـة مـع اسـتمرار التوتـرات الجيوسياسـية تراهـن الحكومـة والقطـاع الخـاص معًـا علـى قـدرة الاقتصـاد علـى جـذب اسـتثمارات نوعيـة تسـتفيد مـن الموقـع الجغرافـي، والمـوارد المتاحـة والبنيـة التحتيـة، التـي جـرى تطويرهـا خـلال السـنوات الأخيـرة.

وفـي هـذا الملـف تسـتعرض «عالـم المـال» أبـرز التحـركات والمشـروعات المطروحـة والفـرص التـي يراهـا المسـتثمرون.

علياء حسين

نائب رئيس هيئة المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي:

مصنع جديد للفوسفات ضمن المشروعات المستهدفة

بـدوره كشـف محمـد إبراهيـم، نائـب رئيـس الهيئـة العامـة للمنطقـة الاقتصاديـة للمثلـث الذهبـي، عـن أن الهيئـة تعمـل حاليًـا علـى وضـع تصـور متكامـل للترويـج الاسـتثماري بالمنطقـة، مـن خـلال عـدد مـن المحاور فـي مقدمتهـا محـور الاسـتثمار، مشـيرًا إلـى أن الهيئـة تسـعى لإعـداد حـزم اسـتثمارية محـددة، تتضمـن تفاصيـل الفـرص المتاحـة ومقسـمة إلـى قطاعـات صناعيـة وزراعيـة وسـياحية ولوجسـتية.

وأضـاف، أن الاهتمـام الحالـي يتركـز علـى المنطقـة الصناعيـة بمدينـة سـفاجا، موضحًـا أنهـا تمثـل النـواة الأساسـية لنجـاح المنطقـة الصناعيـة بالمثلـث الذهبـي، ولفـت إلـى وجـود اهتمـام فعلـي مـن أحـد كبـار المطوريـن الصناعييـن فـي مصـر للحصـول علـى منطقـة هنـاك.

وأشـار إلـى أن إجمالـي مسـاحة المنطقـة الصناعيـة فـي سـفاجا ١٧ كـم، إذ مـن المسـتهدف توقيـع العقـد مـع المطـور الصناعـي خـلال الفتـرة القريبـة المقبلـة.

وأشـار إلـى أن مسـاحة الأرض التـي سيأخذهـا المطـور الصناعـي تبلـغ ٦ كيلومتـرات، موضحًـا أن هنـاك أيضًـا اهتمـام مـن إحـدى الشـركات العاملـة فـي مجـال تصنيـع الفوسـفات، بإقامـة مصنـع داخـل المنطقـة.

ولفـت إلـى أن المشـروع لا يسـتهدف اسـتخراج الفوسـفات فقـط، وإنمـا يتضمـن إقامـة صناعـات تحويليـة مرتبطـة بـه لتحقيـق قيمـة مضافـة للخـام.

وشـدد علـى أن النمـوذج الاسـتثماري الـذي تتبنـاه الهيئـة يقـوم علـى الشـراكة بيـن القطـاع العـام والقطـاع الخـاص، بحيـث تقـوم الهيئـة بـدور المنظـم والمشـرف، بينمـا يتولـى القطـاع الخـاص والمطوريـن تنفيـذ المشـروعات وقيـادة عمليـة التنميـة داخـل المنطقـة.

وأضـاف أن الهيئـة تطبـق هـذا النمـوذج حاليـا مـع المطـور الصناعـي، الـذي يجـري الاسـتعداد لتوقيـع التعاقـد معـه، موضحًـا أن الهـدف الأساسـي هـو تحقيـق اسـتدامة ماليـة كاملـة لتنميـة المنطقـة دون تحميـل الدولـة أعبـاء ماليـة مباشـرة.

ولفـت إلـى وجـود اهتمـام مـن مطوريـن آخريـن وشـركات مـن بينهـا شـركات صينيـة للاسـتثمار داخـل المنطقـة، مؤكـدًا أن الهيئـة تسـعى إلـى عـدم الاكتفـاء بالأنشـطة الاسـتخراجية، وإنمـا التوسـع فـي الأنشـطة التصنيعيـة والتحويليـة المرتبطـة بالخامـات المتوافـرة.

وأشـار إلـى أهميـة الاسـتفادة مـن المنطقـة اللوجسـتية بميناء سـفاجا بمـا يسـمح بتصديـر المنتجـات إلـى الأسـواق الخارجيـة، مؤكـدا أن الهيئـة تسـتهدف اسـتكمال وتغطيـة سلاسـل الإمـداد بالكامـل داخـل المنطقـة.

وفيمـا يتعلـق بالقطاعـات المسـتهدفة قـال إن الهيئـة تركـز حاليـا علـى جـذب الصناعـات التحويليـة القائمـة علـى التعديـن موضحـا أن المنطقـة تتمتـع بتوافـر المـواد الخـام اللازمـة لهـذه الصناعـات.

وأضـاف أن هنـاك بعـض الشـركات الصينيـة الراغبـة فـي الاسـتثمار خـارج بلادهـا وتمتلـك تكنولوجيـات متطـورة فـي مجـالات الاسـتخراج والتصنيـع، مشـيرا إلـى أن الهيئـة تسـتهدف جـذب هـذه الشـركات إلـى المنطقـة إلـى جانـب مسـتثمرين مـن دول أخـرى.

وأكـد أن الصناعـات التحويليـة تمثـل أولويـة رئيسـية خـلال المرحلـة الحاليـة لافتـا إلـى أن هـذه الصناعـات تعتمـد علـى اسـتهلاك مرتفـع للطاقـة وهـو مـا يدفـع الهيئـة إلـى العمـل علـى توفيـر جـزء مـن احتياجاتهـا مـن خـلال مشـروعات ومحطـات الطاقـة الشمسـية.

كمـا أوضـح أن هنـاك اهتمامـا مـن شـركات أخـرى بالاسـتثمار فـي المنطقـة، مؤكـدا أن الهيئـة تتواصـل حاليـا مـع عـدد مـن الشـركات التـي أبـدت رغبتهـا فـي زيـارة المنطقـة ودراسـة فـرص الاسـتثمار المتاحـة بهـا، سـواء مـن خـلال إعـداد دراسـات جـدوى مبدئيـة أو التمهيـد لضـخ اسـتثمارات فعليـة، وأشـار إلـى أن هـذه الشـركات تضـم مسـتثمرين محلييـن وأجانـب علـى حـد سـواء.

وقـال نائـب رئيـس الهيئـة إن الهـدف الأساسـي مـن إنشـاء المنطقـة الاقتصاديـة للمثلـث الذهبـي يتمثـل فـي تنميـة منطقـة تمتـد علـى مسـاحة تقـدر بنحـو ٩ آلاف كيلومتـر مربـع.

وأضـاف أن مـن أبـرز التحديـات التـي واجهـت الهيئـة اسـتكمال بنائهـا المؤسسـي وقدرتهـا علـى دراسـة المشـروعات والترويـج للاسـتثمار موضحًـا أن الهيئـة أنشـئت عـام ٢٠١٧ إلا أن التفعيـل الفعلـي لمجلـس إدارتهـا بـدأ فـي عـام ٢٠٢٢.

وأشـار إلـى أن الهيئـة تعتمـد علـى مقرهـا الرئيسـي بمدينـة سـفاجا، إلا أن وجـود تمثيـل لهـا فـي القاهـرة يعـد أمـرًا ضروريًـا نظـرًا لتمركـز معظـم الشـركات الاسـتثمارية بالعاصمـة، وهـو مـا يسـهم فـي تسـهيل التواصـل مـع المسـتثمرين والشـركات العاملـة فـي السـوق المصريـة.

وأكـد أن الفتـرة المقبلـة سـتشهد تطويـرًا فـي أدوات وآليـات الترويـج الاسـتثماري، معربًـا عـن أملـه فـي أن تنعكـس هـذه الجهـود علـى أرض الواقـع فـي صـورة اسـتثمارات ومشـروعات جديـدة.

وحـول خطـط الطـرح خـلال الفتـرة المقبلـة أوضـح أن الهيئـة تعمـل علـى نحـو ٧ محاور مختلفـة مـن بينهـا إعـداد الحـزم الاسـتثمارية وتحديـد الفـرص المتاحـة بصـورة تفصيليـة.

وأضـاف أنـه لا يوجـد رقـم مسـتهدف محـدد لحجـم الاسـتثمارات المطلـوب جذبهـا خـلال المرحلـة الحاليـة، إلا أن الهيئـة أصبحـت جاهـزة لطـرح الفـرص الاسـتثمارية أمـام الشـركات.

وأشـار إلـى أن الأسـابيع المقبلـة سـتشهد عقـد لقـاءات مـع عـدد مـن الشـركات فضـلا عـن اسـتقبال وفـود مـن شـركات سـتزور المنطقـة للاطـلاع علـى الفـرص الاسـتثمارية المتاحـة بهـا.

كمـا أوضـح أيضًـا أن الهيئـة تتطلـع إلـى أن تتحـول هـذه الزيـارات والاهتمامـات إلـى خطـوات تنفيذيـة فعليـة بالتعـاون مـع المسـتثمرين.

وفيمـا يتعلـق بالحوافـز الاسـتثمارية، قـال إن المنطقـة تتمتـع بالحوافـز نفسـها المطبقـة بالمناطـق الاقتصاديـة الخاصـة وفـق الإطـار التشـريعي المنظـم لهـا.

وأضـاف أن الهيئـة تسـعى إلـى تفعيـل منظومـة الشـباك الواحـد بشـكل فعـال بمـا يضمـن مسـاعدة المسـتثمرين فـي اسـتخراج التراخيـص وإنهـاء الإجـراءات المطلوبـة دون معوقـات.

وأكـد أن الهيئـة تعمـل مـع المسـتثمرين خطـوة بخطـوة حتـى اسـتكمال جميـع الإجـراءات اللازمـة لتنفيـذ مشـروعاتهم.

وأشـار إلـى اسـتمرار العمـل علـى اسـتكمال بعـض الإجـراءات الداخليـة المتعلقـة بالهيكـل الإداري والمـوارد البشـرية مؤكـدا أن الهيئـة تسـعى إلـى اسـتكمال هـذه المنظومـة بمـا يدعـم تقديـم خدمـات أفضـل للمسـتثمرين، ولفـت إلـى أن عـام ٢٠٢٦ سيشـهد انطلاقـة للمشـروع ولـو بصـورة أوليـة.

وأضـاف أن الهيئـة تتطلـع إلـى أن يكـون عـام ٢٠٢٦ عـام الانطـلاق الفعلـي للمشـروع علـى أن تتبعـه مراحـل أخـرى مـن التوسـع والتنميـة خـلال السـنوات التاليـة.

ووجـه نائـب رئيـس الهيئـة رسـالة إلـى المسـتثمرين أكـد خلالهـا أن المثلـث الذهبـي يزخـر بفـرص اسـتثمارية واعـدة مشـيرا إلـى أن هـذا التقييـم لا يقتصـر علـى رؤيـة الهيئـة وإنمـا يعكـس أيضـا آراء الشـركات التـي تتواصـل معهـا.

وأضـاف أن اسـتمرار اهتمـام الشـركات المحليـة والأجنبيـة بالاسـتثمار فـي المثلـث الذهبـي رغـم التحديـات والظـروف الحاليـة يؤكـد جاذبيـة المنطقـة وجـدوى الاسـتثمار بهـا.

وأشـار إلـى أن المنطقـة الصناعيـة فـي سـفاجا تمتلـك العديـد مـن المقومـات، مـن بينهـا قربهـا مـن الميناء، والدعـم الـذي تحظـى بـه مـن الدولـة، فضـلا عـن توافـر مقومـات التنميـة والطاقـة المتجـددة.

وأكـد أن جميـع هـذه العناصـر تمثـل عوامـل نجـاح حقيقيـة موضحـا أن المطلـوب خـلال المرحلـة الحاليـة هـو بـذل مزيـد مـن الجهـد فـي الترويـج الاسـتثماري وتحويـل المقومـات المتاحـة إلـى مشـروعات قائمـة علـى أرض الواقـع.

نائب رئيس هيئة الاستثمار:

إعادة هندسة إجراءات الترخيص وإطلاق منصة موحدة للكيانات الاقتصادية قريبًا

تؤكـد الدكتـورة إيمـان منصـور، نائـب رئيـس الهيئـة العامـة للاسـتثمار والمناطـق الحـرة، أن الهيئـة تعمـل حاليـا علـى اسـتكمال منظومـة التأسـيس الإلكترونـي للشـركات، مشـيرة إلـى قـرب إطـلاق منصـة الكيانـات الاقتصاديـة، بالتعـاون مـع الجهـات الحكوميـة التـي سـتتيح إدارة وتنظيـم رحلـة المسـتثمر، مـن خـلال منصـة موحـدة تربـط مختلـف جهـات الدولـة ذات الصلـة.

وقالـت الدكتـورة إيمـان منصـور: «التواصـل المسـتمر مـع المسـتثمرين يمثـل عنصـرًا أساسـيًا فـي تطويـر بيئـة الاسـتثمار، فالهيئـة لا تسـتطيع أن تعمـل بمعـزل عـن المسـتثمرين، الذيـن يعـدّون المحـرك الرئيسـي للنشـاط الاقتصـادي، إذ يسـهم التعـرف علـى احتياجاتهـم والتحديـات التـي يواجهونهـا فـي تطويـر أدوات وخدمـات أكثـر كفـاءة للدخـول إلـى السـوق.

وأشـارت إلـى أن جـزءًا كبيـرًا مـن منظومـة التأسـيس الإلكترونـي تـم تنفيـذه بالفعـل، حيـث أصبـح بإمـكان المسـتثمر تأسـيس شـركته إلكترونيًـا، لافتـة إلـى أن الهيئـة تتجـه حاليـا نحـو مرحلـة أكثـر تقدمًـا مـن التحـول الرقمـي، مـن خـلال منصـة الكيانـات التـي سـتجمع إجـراءات التراخيـص عبـر نافـذة موحـدة.

واسـتكملت قائلـة: «المنصـة الجديـدة سـتسهم فـي إحـداث طفـرة فـي جـودة وسـرعة الخدمـات الاسـتثمارية بمـا ينعكـس علـى ترتيـب مصـر فـي تقاريـر جاذبيـة الأعمـال مؤكـدة أن سـرعة الإجـراءات وسـهولة الحصـول علـى الخدمـات مـن أهـم المعاييـر التـي ينظـر إليهـا المسـتثمرون خاصـة المسـتثمر الأجنبـي قبـل اتخـاذ قـرار الدخـول إلـى أي سـوق».

كمـا كشـفت نائـب رئيـس الهيئـة العامـة للاسـتثمار والمناطـق الحـرة عـن مجموعـة مـن الخدمـات الرقميـة الجديـدة، التـي تعمـل الهيئـة علـى تنفيذهـا، مـن بينهـا إتاحـة تقديـم القوائـم الماليـة إلكترونيـا، فضـلا عـن تقديـم واعتمـاد الجمعيـات عبـر المنصـات الإلكترونيـة بـدلا مـن الإجـراءات الورقيـة التقليديـة.

وأكـدت كذلـك أن مـا تعمـل عليـه الهيئـة حاليـا مـن رقمنـة للخدمـات وتطويـر للمنصـات الإلكترونيـة، يمثـل فـي حـد ذاتـه حزمـة مـن الإجـراءات الجديـدة، التـي تسـتهدف تسـهيل رحلـة المسـتثمر وتحسـين كفـاءة الخدمـات المقدمـة داخـل الهيئـة.

فينوس إنترناشيونال:

ندرس توسعات جديدة باستثمارات تتراوح بين 40 و60 مليون دولار

فـي حيـن قـال رمضـان عبـد الغنـي المديـر المالـي لشـركة فينوس إنترناشـيونال، إن الشـركة تعمـل فـي مجـال الشـحن والتفريـغ وتـداول الحبـوب، موضحًـا أن نشـاطها يرتبـط بتوفيـر وتـداول السـلع الاسـتراتيجية، وعلـى رأسـها القمـح والـذرة وفـول الصويـا.

وأضـاف أن مشـروع الشـركة مقـام بنظـام المناطـق الحـرة الخاصـة علـى مسـاحة تقـارب ١٠٦ آلاف متـر مربـع، باسـتثمارات تقـدر بنحـو ٨٠ مليـون دولار، مشـيرًا إلـى أن الشـركة تعمـل فـي السـوق المصريـة منـذ عـام ١٩٩٨.

وأوضـح أن أحـد الأهـداف الاسـتراتيجية للشـركة يتمثـل فـي إنشـاء منطقـة لوجسـتية متخصصـة للسـلع الاسـتراتيجية مثـل: القمـح والـذرة، لتكـون حلقـة وصـل بيـن دول المنشـأ المصـدرة ومنهـا الأرجنتيـن والولايـات المتحـدة والبرازيـل وروسـيا وأوكرانيـا وبيـن الأسـواق المسـتهلكة بمـا يسـهم فـي توفيـر هـذه السـلع فـي مصـر فـي الوقـت المناسـب وبأسـعار تنافسـية.

وأشـار إلـى أن الشـركة تـدرس حاليـا عـددا مـن المشـروعات والأفـكار التوسـعية مـن بينهـا التوسـع فـي أنشـطة الشـحن الخارجـي دعمـا لقطـاع التصديـر أحـد المحـاور الرئيسـية للنمـو الاقتصـادي لافتـا إلـى أن بعـض تفاصيـل المشـروعات والمنتجـات التصديريـة المسـتهدفة لا تـزال قيـد الدراسـة ولا يمكـن الإفصـاح عنهـا فـي الوقـت الراهـن.

وأوضـح أن حجـم الاسـتثمارات المسـتهدفة فـي هـذه التوسـعات يتـراوح بيـن ٤٠ و٦٠ مليـون دولار متوقعـا بـدء تنفيـذ هـذه الخطـط اعتبـارا مـن عـام ٢٠٢٨.

كمـا أكـد أن التوتـرات الجيوسياسـية العالميـة الحاليـة تمثـل فرصـة لمصـر أكثـر مـن كونهـا تهديـدا مسـتدا إلـى الموقـع الجغرافـي المتميـز الـذي يضعهـا فـي قلـب حركـة التجـارة العالميـة.

«مصـر تمتلـك المقومـات التـي تؤهلهـا للتحـول إلـى مركـز لوجسـتي إقليمـي وعالمـي يربـط بيـن مراكـز الإنتـاج فـي شـرق آسـيا، مثـل الصيـن والهنـد إضافـة إلـى تركيـا وبيـن الأسـواق الاسـتهلاكية فـي إفريقيـا بمـا يشـمل شـمال وشـرق وجنـوب القـارة»، هـذا مـا أكمـل بـه رمضـان عبـد الغنـي، حديثـه مضيفًـا أن المشـروع يمكـن أن يـؤدي دورًا محوريًـا فـي تسـهيل حركـة البضائـع بيـن أوروبـا والأمريكتيـن مـن جهـة، والأسـواق الاسـتهلاكية فـي إفريقيـا وآسـيا مـن جهـة أخـرى.

وأشـار إلـى أن مصـر قـادرة فـي حـال توفيـر المزيـد مـن التسـهيلات والاسـتثمارات فـي البنيـة التحتيـة علـى التحـول إلـى مركـز لوجسـتي عالمـي، موضحًـا أن دورهـا لـن يقتصـر علـى عبـور البضائـع فحسـب بـل سـيمتد إلـى التصنيـع وإضافـة القيمـة للمنتجـات.

وأكـد أن تحقيـق هـذا الهـدف يتطلـب تطويـر الإجـراءات الجمركيـة، وتعزيـز وضـوح واسـتقرار القوانيـن والتشـريعات المنظمـة للاسـتثمار والتجـارة.

كمـا شـدد علـى أهميـة توافـر الطاقـة بشـكل مسـتدام وبأسـعار تنافسـية لا تمثـل عبئـا علـى المنتجـات الموجهـة للتصديـر موضحـا أن أي مشـروع لوجسـتي أو صناعـي يعتمـد بصـورة أساسـية علـى توافـر مصـادر الطاقـة ولا سـيما الطاقـة النظيفـة باعتبارهـا أحـد العوامـل الرئيسـية لضمـان اسـتدامة المشـروعات وتعزيـز قدرتهـا التنافسـية.

جمعية رجال الأعمال المصريين:

التوترات الجيوسياسية تمنح الدولة فرصة مهمة لجذب الصناعات

لا يقتصـر التشـغيل علـى ٨ سـاعات يوميا فقـط، مما يرفـع الطاقة الإنتاجية بشـكل مباشـر.

وأشـار إلـى أن هنـاك أولويتيـن رئيسـتين للصناعـة المصريـة فـي المرحلـة الحاليـة، الأولـى هـي تعديـل قانـون تفضيـل المنتـج المحلـي بمـا يضمـن تفعيلـه بشـكل عملي، موضحًـا أن ذلـك يرفـع القيمـة المضافـة للمنتـج المصـري، ويشـجع الاسـتثمارات الجديـدة، ويزيـد الإنتـاج الموجـه للجهـات الحكوميـة، بمـا ينعكـس علـى الناتـج القومـي.

ولفـت إلـى أن الأولويـة الثانيـة هـي حـل أزمـة المصانـع المتعثـرة موضحـا أن هـذه المصانـع تمثـل طاقـات إنتاجيـة معطلـة وأنهـا تشـبه "تبويـر الأراضـي الصناعيـة" وأن حلهـا سـينعكس إيجابـا علـى الناتـج القومـي وزيـادة الصـادرات.

وكشـف عـن أن جمعيـة رجـال الأعمـال المصرييـن سـترفع التوصيـات الخاصـة بمؤتمـر المثلـث الذهبـي إلـى رئيـس مجلـس الـوزراء، معربًـا عـن أملـه فـي تبنـي مـا يمكـن تنفيـذه منهـا خـلال الفتـرة المقبلـة لدعـم الصناعـة.

يـأتي ذلـك قـال المهنـدس مجـد الديـن المنـزلاوي الأميـن العـام ورئيـس لجنـة الصناعـة والبحـث العلمـي بجمعيـة رجـال الأعمـال المصرييـن: إن هنـاك أراضـي صناعيـة جديـدة يتـم طرحهـا بشـكل دوري كل ثلاثـة أشـهر وهـي مرفقـة موضحـا أن المشـكلة لـم تعـد فـي سـعر الأرض.

وأوضـح أن الإشـكالية الأساسـية تتمثـل فـي ضـرورة أن تكـون الأرض محـددة ومرفقـة وجاهـزة، وبمسـاحة محـددة مـع وجـود دراسـة جـدوى واضحـة ومشـروع إنتاجـي محـدد، لافتًـا إلـى أن بعـض المشـكلات السـابقة كانـت بسـبب اسـتخدام الأراضـي فـي غيـر الغـرض المخصـص لهـا أو التعامـل معهـا كأصـل قابـل للتداول، وليـس كأصـل إنتاجـي.

وأشـار إلـى أن هـذا الوضـع أدى إلـى بعـض المشـكلات فـي تخصيـص الأراضـي الصناعيـة، موضحًـا أن التوتـرات الجيوسياسـية وإعـادة تشـكيل سلاسـل الإنتـاج العالميـة تمثـل فرصـة مهمـة لمصـر حتـى إذا توقفـت هـذه التوتـرات.

وأكـد أن الصناعـات المسـتهدفة تشـمل تقريبـا كل الصناعـات خاصـة الصناعـات ذات الأحجـام الكبيـرة التـي تعتمـد علـى إنتـاج كامـل ومتكامـل، وأن هـذه النوعيـة مـن الصناعـات تمنـح ميـزة تنافسـية لمصـر مـن حيـث تقليـل تكاليـف الشـحن، خاصـة عنـد التصديـر إلـى أوروبـا.

وأشـار إلـى أن ذلـك يسـهم فـي تعزيـز القـدرة التصديريـة لمصـر، قائـلا إن الوصـول بالصـادرات إلـى ١٤٥ مليـار دولار يتطلـب إجـراء واحـدا مؤثـرا يتمثـل فـي توفيـر تمويـل صناعـي مناسـب بفائـدة لا تتجـاوز ٨٪.

وأوضـح أن هـذا التمويـل يسـهم فـي زيـادة رأس المـال العامـل، ممـا يـؤدي إلـى زيـادة دورات الإنتـاج السـنوية، وإمكانيـة تشـغيل ورديـات إضافيـة داخـل المصانـع، بحيـث

لإنقاذ الصناعة المصرية..

الطاقة والأراضي والإجراءات.. 3 تحديات تواجه المستثمرين

تتقـدم ملفـات الطاقـة وتوفيـر الأراضـي الصناعيـة وتيسـير الإجـراءات الإداريـة إلـى صـدارة مـا يطرحـه مجتمـع الأعمـال علـى وزارة الاسـتثمار فـي المرحلـة الحاليـة، باعتبارهـا مـن أبـرز المحاور المرتبطـة بتعزيـز كفـاءة بيئـة الأعمـال، ودعـم قـدرة القطـاع الخـاص علـى التوسـع وزيـادة الإنتـاج.

وفـي هـذا السـياق يركـز المسـتثمرون علـى عـدد مـن الأولويـات المرتبطـة بتطويـر اليـات تخصيـص الأراضـي الصناعيـة، وتخفيـف الأعبـاء التشـغيلية، بالإضافـة إلـى دعـم الاسـتثمار فـي المحافظـات خاصـة فـي الصعيـد، وتيسـير التمويـل للمشـروعات الإنتاجيـة، وإعـادة تشـغيل المصانـع المتعثـرة، بمـا يسـهم فـي تعزيـز تنافسـية الاقتصـاد ورفـع معـدلات النمـو.

ونرصـد فـي السـطور التاليـة أبـرز هـذه الملفـات كمـا يطرحهـا مجتمـع الأعمـال فـي إطـار رؤيتـه لتحسـين منـاخ الاسـتثمار خـلال المرحلـة المقبلـة.

وأكـد المهنـدس أيمـن رضـا الأميـن العـام لجمعيـة مسـتثمري العاشـر مـن رمضـان أن مجتمـع المسـتثمرين يضـع عـددا مـن الأولويـات العاجلـة، التـي يتطلـع إلـى معالجتهـا خـلال الفتـرة المقبلـة فـي مقدمتهـا ضبـط تكاليـف الطاقـة وتوفيـر الأراضـي الصناعيـة، باعتبارهمـا مـن أهـم عناصـر دعـم واسـتمرار النشـاط الصناعـي داخـل المناطـق الصناعيـة.

وأوضـح أن ارتفـاع تكاليـف الطاقـة يمثـل أحـد أبـرز التحديـات التـي تؤثـر علـى تكلفـة الإنتـاج بشـكل مباشـر، مشـيرًا إلـى أن أي زيـادة فـي هـذه التكاليـف تنعكـس علـى قـدرة المصانـع علـى المنافسـة، سـواء فـي السـوق المحلـي أو الخارجـي، كمـا لفـت إلـى أهميـة توفيـر الأراضـي الصناعيـة بشـكل أكثـر مرونـة وسـهولة بمـا يسـهم فـي جـذب اسـتثمارات جديـدة وتوسـيع القاعـدة الإنتاجيـة.

وأشـار إلـى أن ملـف الأراضـي الصناعيـة يرتبـط بعـدة جهـات وهـو مـا يتطلـب قـدرا أكبـر مـن التنسـيق بيـن الـوزارات والجهـات المعنيـة، مـن خـلال آليـات عمـل مشـتركة تضمـن سـرعة اتخـاذ القـرار وتيسـير الإجـراءات أمـام المسـتثمرين، مؤكـدا أنـه تـم طـرح هـذه المطالـب فـي أكثـر مـن مناسـبة أمـام الجهـات المختصـة.

وفيمـا يتعلـق بتحـركات وزارة الاسـتثمار خـلال الفتـرة الأخيـرة أوضـح أن المرحلـة الحاليـة مـا زالـت فـي بدايتهـا بعـد تولـي الوزيـر مهـام منصبـه، مؤكـدا أن مجتمـع المسـتثمرين يترقـب انعـكاس هـذه التحـركات علـى أرض الواقـع، مـن خـلال حلـول عمليـة للمشـكلات القائمـة داخـل المناطـق الصناعيـة.

وأضـاف أن هنـاك عـددا مـن التحديـات التـي يتـم عرضهـا بشـكل مسـتمر، ويتـم العمـل علـى مناقشـتها، بهـدف الوصـول إلـى حلـول وسـط تحقـق التـوازن بيـن مصلحـة الدولـة والمسـتثمرين بمـا لا يخـل بحقـوق أي طـرف ويضمـن اسـتمرار النشـاط الإنتاجـي.

وأكـد علـى أهميـة تهيئـة منـاخ اقتصـادي مسـتقر خـلال الفتـرة المقبلـة داعيـا إلـى اسـتقرار الأوضـاع العامـة وانخفـاض الضغـوط الاقتصاديـة، بمـا يسـهم فـي دعـم حركـة الإنتـاج وفتـح آفـاق جديـدة للاسـتثمار والنمـو، متمنيـا أن تشـهد المرحلـة المقبلـة مزيـدا مـن الاسـتقرار الـذي ينعكـس إيجابـا علـى قطـاع الصناعـة فـي مصـر.

فـي الوقـت نفسـه أكـد المهنـدس علـي عيسـى، رئيـس جمعيـة رجـال الأعمـال المصرييـن، أن تجـارب الـدول التـي حققـت قفـزات اقتصاديـة كبيـرة لـم تعتمـد علـى الموارد بقـدر مـا اعتمـدت علـى تهيئـة بيئـة العمـل وتبسـيط الإجـراءات، مشـيرًا إلـى نمـاذج مثـل فيتنـام التـي خرجـت مـن حـرب شـاملة دون مقومـات اقتصاديـة كبيـرة، وكذلـك سـنغافورة وماليزيـا اللتيـن تحولتـا إلـى مراكـز اقتصاديـة متقدمـة خـلال عقـود قصيـرة.

وأوضـح أن هـذه التجـارب اعتمـدت علـى فكـرة واضحـة تقـوم علـى إزالـة العوائـق الإداريـة وتسـهيل حركـة الاسـتثمار، وهـو مـا يجـب أن تسـتفيد منـه مصـر فـي المرحلـة الحاليـة مؤكـدا أن مصـر تمتلـك ميـزة تاريخيـة فـي قـوة الجهـاز الإداري، إلا أن التحـدي الحقيقـي يتمثـل فـي تعقيـدات البيروقراطيـة الممتـدة عبـر سـنوات طويلـة.

وأشـار إلـى أن هنـاك قناعـة لـدى المسـتويات العليـا فـي الدولـة بأهميـة الإصـلاح الإداري وتيسـير الإجـراءات، إلا أن التحديـات تظهـر فـي مسـتويات التنفيـذ داخـل الجهـاز الإداري، وهـو مـا يـؤدي إلـى تعطيـل العديـد مـن الإجـراءات وتأخيـر اتخـاذ القـرار الاسـتثماري.

وأضـاف المهنـدس علـي عيسـى أن المطلـوب فـي المرحلـة الحاليـة هـو تبسـيط الإجـراءات أمـام المسـتثمر المصـري والأجنبـي علـى حـد سـواء، بمـا يضمـن سـرعة إنجـاز الملفـات وتحفيـز بيئـة الأعمـال، لافتـا إلـى أهميـة وجـود آليـات واضحـة وسـريعة للتعامـل مـع طلبـات المسـتثمرين.

وتطـرق إلـى الرخصـة الذهبيـة موضحـا أنهـا تمثـل آليـة لتسـريع الموافقـات لبعـض المشـروعات، إلا أنـه يفضـل أن يتـم تعميـم الفكـرة بحيـث تصبـح جميـع المشـروعات الاسـتثمارية تتمتـع بنفـس درجـة التيسـير والسـرعة فـي الإجـراءات، دون اسـتثناءات أو تفرقـة بيـن مشـروع وآخـر.

وشـدد علـى أن تحقيـق نقلـة اقتصاديـة حقيقيـة يتطلـب تبنـي نهـج شـامل فـي التعامـل مـع الاسـتثمار يقـوم علـى المسـاواة فـي الإجـراءات وتوحيـد المعاييـر بحيـث تصبـح جميـع الطلبـات الاسـتثمارية فـي إطـار مبسـط وسـريع يواكـب متطلبـات التنميـة ويحفـز ضـخ مزيـد مـن الاسـتثمارات.

بينمـا أكـد المهنـدس محمـود الشـندويلي، رئيـس جمعيـة مسـتثمري سـوهاج، أن تنميـة الاسـتثمار فـي الصعيـد مـا زالـت تواجـه عـددا مـن التحديـات المرتبطـة بالبنيـة التحتيـة وتكلفـة الأراضـي والخدمـات مشـيرا إلـى أن هنـاك حاجـة ملحـة لإعـادة النظـر فـي سياسـات تسـعير الأراضـي الصناعيـة وتيسـير إجـراءات التخصيـص بمـا يدعـم جـذب المسـتثمرين.

وأوضـح أن الرسـوم المرتفعـة علـى الخدمـات مثـل الميـاه والكهربـاء، بالإضافـة إلـى بعـض الأعبـاء الضريبيـة والغرامـات التـي تمثـل عائقـا أمـام توسـع المصانـع، أو إعـادة تشـغيل المتعثـر منهـا لافتـا إلـى أهميـة تبنـي سياسـات أكثـر مرونـة لدعـم اسـتمرارية النشـاط الصناعـي.

وشـدد علـى ضـرورة التوسـع فـي إنشـاء المناطـق الحـرة واللوجسـتية داخـل المحافظـات، بمـا يسـاهم فـي تقليـل تكاليـف النقـل وزيـادة القـدرة التنافسـية للمنتـج المحلـي، إلـى جانـب أهميـة تحسـين البنيـة التحتيـة للطـرق لربـط المناطـق الصناعيـة بالموانـئ ومراكـز التصديـر.

كمـا أشـار إلـى أن البنـوك لا تـزال تفـرض شـروطا تمويليـة تمثـل عبئـا علـى المصانـع، خاصـة فيمـا يتعلـق بمتطلبـات الميزانيـات السـابقة، وهـو مـا يعيـق إعـادة تشـغيل المصانـع المتوقفـة، مطالبـا بمراجعـة هـذه السياسـات بمـا يتناسـب مـع الواقـع الفعلـي للمشـروعات المتعثـرة.

ودعـا إلـى تحديـث تعريـف المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة ليواكـب التغيـرات الاقتصاديـة الحاليـة، لافتـا إلـى أن التعريـف القديـم لـم يعـد مناسـبًا، فـي ظـل تغيـر سـعر الصـرف، مـا يسـتدعي رفـع الحـدود الماليـة بمـا يوسـع قاعـدة المسـتفيدين مـن التيسـيرات.

وأكـد أن أي تحسـن فـي بيئـة الاسـتثمار بالصعيـد سـينعكس مباشـرة علـى معـدلات التشـغيل والإنتـاج ويسـهم فـي تقليـل البطالـة والحـد مـن الهجـرة الداخليـة إلـى المـدن الكبـرى.

أيمن رضا:
ضبط تكاليف الطاقة وتوفير الأراضي الصناعية في مقدمة الأولويات

محمود الشندويلي:
تنمية الاستثمار في الصعيد يواجه تحديات البنية التحتية

علي عيسى:
تبسيط الإجراءات أمام المستثمر المصري والأجنبي ضرورة

علياء حسين

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews